

صنع في مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

مايو ٢٠٢٢

العدد
الرابع
والأربعون

الرئيس السيسي يسنّ عرض جهود
الحكومة للنصدي للتحديات التي
نواجه قطاعي الصناعة والتصدير



الإسكان: مد فترة
التسجيل وسداد مقدمات
جدية الحجز للمرحلة
الأولى لحجز الوحدات
السكنية بمدينة (بدر)
بمشروع العاملين بالدولة
المنقلين للعاصمة الإدارية

قرار وزاري بتشكيل مجلس
إدارة جديد لجهاز حماية
المنافسة ومنع الممارسات
الاحتكارية

جامع نشهد مراسم القسح
القانوني لدفعة جديدة من
الملحقين التجاريين

وزيرة التجارة والصناعة
تترأس اجتماع لجنة إحلال
التوكنوك



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي: مؤشرات إيجابية لمعدلات نمو
الاقتصاد العربي رغم التحديات الاقتصادية العالمية

اقرأ فى
هذا العدد ...

صنع فى مصر

مجلة الكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

باب الاخبار صفحة ٤

الرئيس السيسي يسعرض
جهود الحكومة للنصدي
للتحديات التي تواجه
قطاعي الصناعة والتصدير



جامع نشهد مراسم القس
القانوني لدفعة جديدة من
الملحقين التجاريين



باب مجتمع الموظفين ٣٢

الإسكان: مد فترة التسجيل
وسداد مقدمات جدية
الحجز للمرحلة الأولى لحجز
الوحدات السكنية بمدينة
(بدر) بمشروع العاملين بالدولة
المنقلين للعاصمة الإدارية

صناعة فى سطور ٣٤

صناعة السكر... صناعة إسبانية
وخطط توسعية لتلبية إحتياجات
السوق المصري والتصدير للأسواق
الخارجية

باب حول العالم ٢٦
صندوق النقد العربي:
مؤشرات إيجابية لمعدلات
نمو الاقتصاد العربية رغم
التداعيات الاقتصادية العالمية



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة
قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade_industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والإيميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوي / البريد

 MTI_Egypt

 Mift.Media

 Trade_Industry

 Mti_egypt

 miftmedia

 mti.gov.eg

المقر الرئيسي

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتي - القاهرة

- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

رئيس الوزراء ووزيرة التجارة والصناعة ينفقدان المنطقة الاستثمارية «بيراميدز لتنمية المناطق الصناعية» وعده من المصانع بمدينة العاشر من رمضان



كشريك محوري في مختلف عمليات التنمية، وذلك من خلال العمل على تهيئة المناخ الاستثماري في مختلف القطاعات، والتوسع في إقامة المناطق الحرة، بما يسهم في قيام المستثمرين الجادين بوضع المزيد من استثماراتهم سواء من خلال إقامة مصانع جديدة، أو التوسع في القائم منها، منوهاً إلى الاهتمام بالصناعات كثيفة العمالة، كصناعات المنسوجات والغزل والنسيج والصناعات الغذائية، لما لها من دور كبير في توفير المزيد من فرص العمل الجديدة،

حيث ساهمت تلك الصناعات في تراجع معدل البطالة في مصر بنهاية عام ٢٠٢١، إلى ٧,٤٪ من قوة العمل، مقابل ٧,٩٪ خلال عام ٢٠٢٠. وقد شملت المصانع التي تفقدها رئيس الوزراء ووزيرة التجارة والصناعة مصنعين لإنتاج الصناعات الغذائية (المكرونه، مركزات الصلصلة، المربى والعصير) فضلاً عن مجموعة مصانع لإنتاج الملابس الجاهزة.

الخبرات الفنية للعمالة الوطنية، وذلك بما يسهم في توفير احتياجات السوق المحلية من مختلف المنتجات والسلع، ويدفع إلى زيادة قدرة مصانع المناطق الحرة الخاصة بمدينة العاشر من رمضان، لمتابعة نشاط المشروعات بتلك المناطق، وخطط التوسعات الاستثمارية المستقبلية لها، وذلك بحضور السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والدكتور ممدوح غراب، محافظ الشرقية، والمستشار محمد عبدالوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والمهندس أحمد عمران أحمد، رئيس جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان.

وقد أكد الدكتور مصطفى مدبولي أن قطاع الصناعة، يحظى باهتمام كبير من جانب السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي يكلف دوماً بالعمل على تقديم كافة أوجه الدعم لهذا القطاع المهم، ومواكبة أحدث التكنولوجيات المتوافرة في هذا القطاع على المستوى العالمي، ونقل تنافسية تلك المنتجات في الأسواق العالمية، ونمو حجم الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق، وهو ما ينعكس بدوره على مؤشرات الاقتصاد المصري، ويدعم جهود الدولة في توفير المزيد من فرص العمل والحياة الكريمة للمواطنين على مستوى مناطق الجمهورية. وأكد رئيس الوزراء على سعي كافة أجهزة وجهات الدولة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودعم دور القطاع الخاص

تنافسية تلك المنتجات في الأسواق العالمية، ونمو حجم الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق، وهو ما ينعكس بدوره على مؤشرات الاقتصاد المصري، ويدعم جهود الدولة في توفير المزيد من فرص العمل والحياة الكريمة للمواطنين على مستوى مناطق الجمهورية. وأكد رئيس الوزراء على سعي كافة أجهزة وجهات الدولة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودعم دور القطاع الخاص

قام الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء بتفقد المنطقة الاستثمارية «بيراميدز لتنمية المناطق الصناعية»، وزيارة عدد من مصانع المناطق الحرة الخاصة بمدينة العاشر من رمضان، لمتابعة نشاط المشروعات بتلك المناطق، وخطط التوسعات الاستثمارية المستقبلية لها، وذلك بحضور السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والدكتور ممدوح غراب، محافظ الشرقية، والمستشار محمد عبدالوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والمهندس أحمد عمران أحمد، رئيس جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان.

وقد أكد الدكتور مصطفى مدبولي أن قطاع الصناعة، يحظى باهتمام كبير من جانب السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي يكلف دوماً بالعمل على تقديم كافة أوجه الدعم لهذا القطاع المهم، ومواكبة أحدث التكنولوجيات المتوافرة في هذا القطاع على المستوى العالمي، ونقل تنافسية تلك المنتجات في الأسواق العالمية، ونمو حجم الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق، وهو ما ينعكس بدوره على مؤشرات الاقتصاد المصري، ويدعم جهود الدولة في توفير المزيد من فرص العمل والحياة الكريمة للمواطنين على مستوى مناطق الجمهورية. وأكد رئيس الوزراء على سعي كافة أجهزة وجهات الدولة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودعم دور القطاع الخاص

الرئيس السيسي يسنعرض جهود الحكومة للنصدي للتحديات التي تواجه قطاعي الصناعة والتصدير



اجتمع فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والسيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والدكتور/ محمد معيط وزير المالية، حيث تناول الاجتماع استعراض جهود التعامل مع التحديات التي تواجه قطاعي الصناعة والتصدير. وقد تم استعراض الحلول المقترحة للتصدي للتحديات التي تواجه جهود تطوير قطاع الصناعة، فضلاً عن سرعة الانتهاء من استكمال منظومة المعلومات المسبقة للإفراج الجمركي، وذلك في إطار استراتيجية الدولة لدعم الأنشطة الصناعية على المستوى الوطني، والتغلب على أبرز العقبات التي تواجهها، وزيادة معدلات التصدير والحفاظ على الأسواق التصديرية.

اجتمع فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والسيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والدكتور/ محمد معيط وزير المالية، حيث تناول الاجتماع استعراض جهود التعامل مع التحديات التي تواجه قطاعي الصناعة والتصدير. وقد تم استعراض الحلول المقترحة للتصدي للتحديات التي تواجه جهود تطوير قطاع الصناعة، فضلاً عن سرعة الانتهاء من استكمال منظومة المعلومات المسبقة للإفراج الجمركي، وذلك في إطار استراتيجية الدولة لدعم الأنشطة الصناعية على المستوى الوطني، والتغلب على أبرز العقبات التي تواجهها، وزيادة معدلات التصدير والحفاظ على الأسواق التصديرية.

وقد تم استعراض الحلول المقترحة للتصدي للتحديات التي تواجه جهود تطوير قطاع الصناعة، فضلاً عن سرعة الانتهاء من استكمال منظومة المعلومات المسبقة للإفراج الجمركي، وذلك في إطار استراتيجية الدولة لدعم الأنشطة الصناعية على المستوى الوطني، والتغلب على أبرز العقبات التي تواجهها، وزيادة معدلات التصدير والحفاظ على الأسواق التصديرية.

ونبحث مع جمعية سيدات أعمال مصر سبل مساندة الوزارة لمجتمع الأعمال والمستثمرين



وأضافت جامع أن الوزارة لا تألو جهداً في التيسير على مجتمع الأعمال والمستثمرين من خلال تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية التي تصدرها هيئة التنمية الصناعية، لافتة إلى تم الانتهاء من ميكنة كافة المكاتب والفروع التابعة للهيئة العامة للتنمية الصناعية وربطها بالمقر الرئيسي بالقاهرة مع تزويدها بالكفاءات الفنية المؤهلة ومنحهم الصلاحيات المطلوبة للتيسير على المستثمرين وتوفير الوقت والتكلفة بما يعود بالنفع على الصناعة المحلية. ومن جانبها أشادت الدكتورة/ يمني الشريدي، رئيسة جمعية سيدات أعمال مصر بالدور الهام الذي تقوم به الوزارة في خدمة سيدات الأعمال وخاصة من صاحبات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والدعم الكبير الذي توليه الوزارة لتمكين المرأة اقتصادياً بما يسهم في خلق فرص عمل مستدامة للسيدات، مشيرة إلى أهمية مساندة الوزارة للجمعية في مواجهة التحديات التي تواجه سيدات الأعمال وذلك بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالدولة.

هذا وقد استعرض اللقاء عدداً من مطالب سيدات الأعمال عضوات الجمعية التي تضمنت القرارات الأخيرة المتعلقة بالاعتمادات المستندية، وارتفاع رسوم هيئة سلامة الغذاء، وزيادة تكاليف المشاركة في المعارض، وكذا تسهيل إجراءات التراخيص الصناعية وتوصيل المرافق للمناطق الصناعية، وضرورة تبسيط مستندات صرف المساندة التصديرية.

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة اجتماعاً موسعاً مع عضوات جمعية سيدات أعمال مصر برئاسة الدكتورة/ يمني الشريدي وبمشاركة ١٢ سيدة أعمال في مجالات الصناعات الطبية والهندسية والمنظفات والبتروكيماويات وذلك لاستعراض أوجه المساندة التي تقدمها الوزارة لمجتمع الأعمال وكذا التحديات التي تواجه سيدات الأعمال في مصر وبحث سبل حلها بالتعاون مع كافة الوزارات والجهات المعنية. وأكدت الوزيرة خلال اللقاء حرص الوزارة على تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وتقديم كافة أوجه الدعم للمستثمرين بهدف مساندتهم لا سيما في ظل الظروف الحالية وتداعياتها السلبية على كافة دول العالم، بما يسهم في الحفاظ على استمرار دوران عجلة الإنتاج وتخفيف التداعيات الاقتصادية العالمية التي أثرت على كافة القطاعات، مشيرة إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه المرأة المصرية في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وزيادة معدلات الإنتاج وتحسين مستويات معيشة الأسر المصرية.

وقالت جامع أن العالم يمر حالياً بأزمات اقتصادية طاحنة تتطلب تضامناً من كافة جهود الدولة المصرية والقطاع الخاص باعتباره شريكاً أساسياً للدول والحكومة لتجاوز هذه الأزمات، لافتة إلى أن قرارات حظر التصدير التي اتخذتها الوزارة مؤخراً تستهدف الحفاظ على المخزون الاستراتيجي المصري من السلع الأساسية أو السلع التي تمثل

نضم ٩ أعضاء جدد وزيرة التجارة والصناعة نشهد مراسع القسم القانوني لدفعة جديدة من الملحقين التجاريين



بالاقتصاد المصري تمهيدا لإلحاقهم بمكاتب التمثيل التجاري في الخارج. ومن جانبه أكد الوزير مفوض تجاري/ يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري ان هذه الدفعة الجديدة من الملحقين التجاريين تم اختيارها وفق معايير الكفاءة والتميز حيث سيكون لهذه العناصر الشابة مساهمة كبيرة في تطوير منظومة الدبلوماسية التجارية المصرية وتنمية العلاقات المشتركة مع مختلف دول العالم، لافتاً إلى حرص الجهاز على ضخ دماء جديدة لتطوير أسلوب وأداء المكاتب التجارية بما يعود بالنفع على الاقتصاد المصري. وأضاف الواثق بالله أن الجهاز يقوم حالياً بتنفيذ خطة تحرك على مستوى كافة الأسواق المتواجدها للنفاد ببنود تصديرية جديدة إلى هذه الأسواق بناءً على دراسات دقيقة لاحتياجات كل سوق ومدى تنافسية الصادرات المصرية فيه، إلى جانب تكثيف التواجد بأسواق تصديرية جديدة خاصة في دول أفريقيا لتعزيز فرص نفاذ الصادرات المصرية إلى تلك الدول. والملحقين الجدد هم فريدة خالد عبد الستار قطب، ونيفين محمود أبو العلاء النحراوي، وروزان أحمد طه إبراهيم، وبسنت محمد ضياء الدين ربيع محمد، وحسين عبد المنعم حسين السيد أحمد، ومصطفى أحمد حسن، ومحمد وهبة مسعد المتولي زيادة، وإسراء فرغلي محمود قبيص عبد الله، ومحمد عبد المنعم عبد الفتاح عبد الصمد.

سيما في ظل الظروف الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. وأشارت الوزيرة إلى أن تكليف ملحقين تجاريين جدد بدعم توجهات الوزارة الهادفة إلى تعزيز الدور المحوري لجهاز التمثيل التجاري المصري باعتباره أحد الركائز الأساسية في تنفيذ خطة الوزارة على المستويين الإقليمي والعالمي لتنمية الصادرات المصرية للأسواق الخارجية وترشيد الواردات إلى جانب جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار في السوق المصري، لافتة إلى أهمية قيام المكاتب التجارية بالخارج بالدور المنوط بها المتمثل في دراسة الأسواق الخارجية والتواصل مع المستوردين المحليين والترويج للمنتج المصري والترويج للاستثمار بالسوق المصرية كوجهة استثمارية مهمة بمنطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا، فضلاً عن توفير المعلومات للمصدرين من خلال موافقاتهم باحتياجات الأسواق واشترطات التصدير لمختلف الأسواق وأهم المستوردين إلى جانب تعزيز التواصل بين الشركات المصرية والخارجية.

شهدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مراسم حفل اليمين القانونية لدفعة جديدة تضم ٩ ملحقين تجاريين بجهاز التمثيل التجاري، وقد حضر مراسم حفل اليمين الوزير مفوض تجاري يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري، والوزير مفوض تجاري طارق الكدن مدير شؤون السلك بالتمثيل التجاري. وقالت الوزيرة إن القيادة السياسية تولي اهتماماً كبيراً بالتمثيل التجاري لدوره الرئيسي في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كافة الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية وذلك في ظل المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي خلال المرحلة الحالية، لافتة إلى أن التمثيل التجاري يضم كوادر وكفاءات على أعلى درجات التأهيل العلمي والتميز وهو ما يوهل الجهاز للقيام بدور رئيسي في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية لمصر مع مختلف دول العالم. وأوضحت جامع أن الوزارة تنفذ حالياً خطة تطوير وتفعيل دور جهاز التمثيل التجاري باعتباره ذراع الدبلوماسية التجارية لمصر في مختلف أنحاء العالم، حيث تستهدف الوزارة تعظيم الاستفادة من المكاتب التجارية المصرية بالخارج في فتح منافذ وأسواق جديدة أمام المنتج الوطني بما يسهم في زيادة معدلات التصدير وكذا جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية للاستثمار في السوق المصري، لافتة إلى الدور المحوري الذي يقوم به التمثيل التجاري في الحفاظ على مصالح مصر مع مختلف الدول لا

رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية يبحث مع اعضاء جمعية مصنعى القاهرة الجديدة تطوير الاستثمار الصناعي بالمنطقة



عقد اللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية لقاءً موسعاً مع أعضاء جمعية مصنعى مدينة القاهرة الجديدة برئاسة المهندس محمد عويضة وذلك بمقر الهيئة لمناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين ومعوقات الاستثمار ومطالب المستثمرين بالمنطقتين الصناعيتين القاهرة الجديدة والقطامية، وذلك بحضور اللواء محمد سليم مستشار رئيس الهيئة لتطوير الفروع والمهندس/ احمد عبد الرؤوف مدير صندوق دعم انشاء وترفيق المناطق الصناعية بالهيئة والسيد عبد الحليم مصطفى مدير الجمعية وعدد من قيادات الهيئة وأعضاء الجمعية

حيث يأتي هذا الاجتماع في اطار سلسلة الاجتماعات التي يعقدها رئيس الهيئة مع جمعيات المستثمرين ورجال الاعمال بكافة المدن الصناعية تنفيذاً لتوجيهات السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لبحث مطالب المستثمرين بالقطاع الصناعي وتذليل التحديات التي تواجههم لتطوير بيئة الاستثمار والاسراع في عجلة التنمية الصناعية

وقال الزلاط ان الاجتماع استعرض مطالب المستثمرين الصناعيين بكلا من منطقتي القاهرة الجديدة والقطامية وبحث تحديات الاستثمار بهما ، كما تم عرض حزمة التيسيرات الاجرائية الجديدة التي اقرتها الهيئة في التعامل مع المستثمر ، لاقامة المشروعات الانتاجية الجديدة او التوسع في المصانع القائمة ، مشيراً الى استعداد الهيئة لفتح قنوات تواصل دائمة مع الجمعية لحل المشكلات دورياً والتعاون معها في تبادل البيانات لتلبية الاحتياجات الفعلية للمصانع بالمنطقة

كما اشار الى بدء الهيئة في تفعيل الميكنة الالكترونية لكافة خدماتها واجراءاتها حيث تم الانتهاء من ميكنة اجراءات استخراج التراخيص والسجل الصناعي ، وجرى ميكنة اجراءات التعامل على الاراضي الصناعية كما انتهت الهيئة من عملية الربط الالكتروني لفروعها ومكاتبها الإقليمية لتقديم خدمات

الاراضى الصناعية لكافة الاراضى الصناعية على مستوى الجمهورية حيث قامت بعمل معاينات على الطبيعة لحصر موقف الاراضى الصناعية اي كانت جهة ولايتها لبيان موقفها سواء كانت شاغرة او عليها مشروع منتج او مشروعات متوقفة والتصريفات العقارية عليها وذلك بالتعاون مع الاجهزة المعنية، وسيتم اتخاذ الاجراءات المناسبة بعد الانتهاء من التقرير.

من جهته اثني المهندس /محمد عويضة على استجابة اللواء محمد الزلاط لطلبات المصنعين والعمل على حل مشاكل المنطقة الصناعية بالقاهرة الجديدة خاصة المساهمة في حل المشاكل التي تواجه المصنعين مع الجهات المعنية وكذلك الخدمات المقدمة من الهيئة للمصنعين، مشيراً الى دور الهيئة في مواجهة ظاهرة تسقيع الاراضى الصناعية وسحبها من المستثمر غير الجاد واعادة طرحها وخاصة مع تزايد طلبات التوسعات بمنطقتي القاهرة الجديدة والقطامية.

المقر الرئيسي دعماً لـ مركزية وتيسيراً للاجراءات على المستثمر الصناعي. وحول طلبات بعض المصانع القائمة بتوفير اراضٍ للتوسع الصناعي، أكد رئيس الهيئة انه تم تشكيل لجنة بقرار من رئيس مجلس الوزراء برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية كل من جهات الولاية والتي تشمل هيئة المجتمعات العمرانية والهيئة العامة للاستثمار والمحليات والتي من اختصاصها العمل على توحيد جهة التعامل مع المستثمر لإنشاء مشروع صناعي، وتجميع طلبات المستثمرين الجادين الخاصة بالحصول على اراضى صناعية وخاصة طلبات التوسعات، ووضع الاشتراطات الإلزامية لتنفيذ تلك المشروعات، ووضع الإجراءات التي تيسر على المستثمر لتوحيد اجراءات التعامل على الاراضي وتسجيلها. هذا وقد تم خلال الاجتماع ايضا مناقشة الاجراءات التي اتخذتها الهيئة نحو الانحياز للمصنعين الجادين ومواجهة تسقيع الاراضي الصناعية حيث ان الهيئة بصدد اعداد التقرير المفصل النهائي باعمال لجان حصر



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة

المركز الإعلامي لوزارة التجارة والصناعة يؤكد:

**القرارات الصادرة بإيقاف أو شطب شركات مصدرة للسوق
المصرى لا تستهدف شركات بينها أو منتجات دول محددة
القرارات نأى تنفيذاً للقواعد المنظمة لتسجيل المصانع بالهيئة
العامة للرقابة على الصادرات والواردات
الشركات التى تم إيقافها أو شطبها لم نسنوف المسنندات
المطلوبة وبعضها بدأ الإنتاج من داخل السوق المصرى**

حيالها تنفيذاً للقواعد المتبعة في منظومة التسجيل ، علماً بأن الهيئة تقوم بحذف أسماء الشركات التي توفيق أوضاعها أولاً بأول ، حيث تم توفيق أوضاع ١٢٢ شركة منذ بدء العام الجارى وحتى اليوم . كما أن بعض هذه الشركات قد تم إيقافها منذ عام ٢٠٢٠ ، حيث إنها أنشأت مصانع جديدة لها بمصر ولم تعد في حاجة إلى تصدير منتجاتها إلى مصر ، وهناك شركات أخرى تحمل علامات تجارية دولية لم تعد تصدر منتجاتها للسوق المصرى فى ضوء تواجد فروع للشركة تعمل بالسوق المصرى وتمتلك أكثر من ٢٥ علامة تجارية . وختاماً فإن المركز الإعلامى لوزارة التجارة والصناعة يؤكد أن أى قرار يصدر لا يستهدف شركة بينها أو منتجات دول محددة ، ويهيب المركز بوسائل الاعلام تحرى الدقة فيما يتم نشره وإستجلاء الحقيقة من مصادرها الأساسية حتى لا تعطى فرصة للمتربصين ومروجى الشائعات بتصدير معلومات مغلوطة حول الاقتصاد المصرى.

والواردات تقوم بمراجعة الملفات المقدمة من الشركات للتسجيل وذلك للتأكد من أن الشركة أو المصنع كيان قائم ويطبق نظم الجودة على منتجاته، وتشمل قائمة المستندات التي تحتاج إلى تجديد (شهادات الجودة والعلامات التجارية والسجل الصناعى). ولفت المركز الإعلامى إلى أنه في حال وجود مستند انتهت صلاحيته يتم توجيه إنذار لمدة أسبوعين على موقع الهيئة، وإن لم يتم التجديد فيتم البدء في إجراءات الإيقاف لمدة عام ، وفي حال عدم التجديد يتم شطب الشركة وذلك لعدم جديتها في الدخول إلى السوق المصرى ، علماً بأن مفوضى الشركات على علم تام بهذه الإجراءات حيث يوقعون إقرارات بتجديد كافة المستندات المنتهية الصلاحية . وفيما يتعلق بأسماء بعض الشركات التي وردت ضمن القائمة الصادرة من الهيئة مؤخراً سواء بإيقاف أو شطب فإن هذه الشركات لم تستوف المستندات المطلوبة ومن ثم تم إتخاذ الإجراءات القانونية

إنطلاقاً من حرص وزارة التجارة والصناعة على إتاحة البيانات والمعلومات بكل شفافية للرأى العام ، أصدر المركز الإعلامى للوزارة بياناً لتوضيح الحقائق بشأن ما أثير فى عدد من المواقع الإخبارية حول صدور قرارات بإيقاف وشطب عدد من الشركات المصدرة للسوق المصرى . وفى هذا الإطار فقد صدر القرار الوزارى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠٢٢ خلال شهر مارس الماضى الذى تضمن تعديل القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها إلى جمهورية مصر العربية والواردة بالقرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٦ بهدف تيسير الإجراءات على الشركات ووضع توقيتات زمنية محددة للتسجيل ، وبموجب القرار فإنه يتعين على الشركات الراغبة فى التصدير إلى مصر أن تقوم بتجديد المستندات التي لها تاريخ صلاحية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إنتهاء الصلاحية. وأشار البيان إلى أن وحدة تسجيل المصانع بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات

شهدته وزيرة التجارة والصناعة

مصلحة الكفاءة الإنتاجية والتدريب المهني توقع خطاب تعاون مع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي لتحسين كفاءة نظام التعليم الفني في مركز تدريب العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية



شهدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة توقيع خطاب تعاون بين مصلحة الكفاءة الإنتاجية والتدريب المهني التابعة للوزارة ووحدة ادارة برنامج التعليم المتعدد لتعزيز العمالة في المناطق المتضررة من الهجرة التابعة للوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي AICS لتحسين كفاءة نظام التعليم والتدريب الفني والتدريب المهني في المجال الصناعي بمركز تدريب العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية، وقع خطاب التعاون اللواء/ خالد ابو مندور رئيس مصلحة الكفاءة الإنتاجية والتدريب المهني، والسيد/ فلاديميرو بوزو والمنسق الفني الدولي لبرنامج التعليم المتعدد لتعزيز العمالة في المناطق المتضررة من الهجرة، وقد شارك في مراسم التوقيع السيدة/ جراتزيتا ريزا، فنصل بعثة الاتحاد الأوروبي بالقاهرة، والسيد/ بيترو فاكانتي نائب رئيس البعثة الإيطالية الى مصر، ممثلاً عن السفارة الإيطالية بالقاهرة، والدكتور/ عمرو هزاع، مستشار الوزارة للمشروعات التنموية والدكتور/ عمرو بصيلة، رئيس الإدارة المركزية لتطوير التعليم الفني بوزارة التعليم والسيدة/ داليا صادق ممثلة عن وزارة التعاون الدولي.

ومن جانبه أوضح اللواء/ خالد ابو مندور رئيس مصلحة الكفاءة الإنتاجية والتدريب المهني أن برنامج التعليم المتعدد لتعزيز العمالة في المناطق المتضررة من الهجرة والذي سيتم تنفيذه خلال 3 سنوات يستهدف تحسين كفاءة التعليم والتدريب المهني والتدريب الفني في المجال الصناعي من خلال تحديث المناهج وتدريب المعلمين والمدربين وصقل مهارات الطلاب، وتعزيز البنية التحتية للمادية والتقنية لمركز تدريب العاشر من رمضان، بالإضافة إلى تحديث المعدات والآلات والورش والفصول بمركز العاشر من رمضان، لافتاً إلى أن الفئات المستهدفة للبرنامج تتضمن الطلاب والخريجين الشباب من الذكور والإناث، والمتعلمين البالغين (العاملين والباحثين عن العمل)، وأرباب العمل والمجتمع المصري ككل، بما في ذلك غير المصريين، والمعلمين والمدربين من مقدمي التعليم الفني والتدريب المهني، إلى جانب الأفراد والمجتمع المحيط بمركز التدريب.

وأشار أبو مندور إلى أن البرنامج يستهدف أيضاً تحقيق التواصل مع الشركات والمصانع بالمنطقة لتعزيز فرص العمل المتاحة للشباب، وشراء بعض المعدات اللازمة لتدريب المعلمين والمدربين من مراكز التعليم والتدريب التقني والمهني القائمة والمدارس الفنية، بالإضافة إلى إشراك الأشخاص ذوي الهمم بين المستفيدين، مثل التدريب الفردي وخطط التنمية الشخصية من أجل الحصول على وظيفة تتوافق مع ملفاتهم الشخصية واحتياجاتهم وإمكاناتهم، لافتاً إلى أن البرنامج يركز على عدد من التخصصات والأنشطة تشمل اللحام، والإلكترونيات والتقنيات الكهربائية، والصباغة بمساعدة الكمبيوتر، و PLC، والميكاترونكس، والسيارات، والخياطة، والميكانيكا، والتبريد، والتكييف، والسلامة والإسعافات الأولية، والطاقة الخضراء، فضلاً عن رفع كفاءة مدربي المدربين بمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني من خلال تعاون وثيق بين وزارتي التجارة والصناعة ممثلة في مصلحة الكفاءة الإنتاجية والتدريب المهني والتربية والتعليم.

وأشادت السيدة/ جراتزيتا ريزا، فنصل بعثة الاتحاد الأوروبي بالقاهرة، بالشراكة الجديدة التي ستضيف ركيزة جديدة في حوار الهجرة في مصر مع الاتحاد الأوروبي، حيث سيساهم البرنامج في تعزيز الموارد البشرية والمادية لقطاع التعليم والتدريب الفني والمهني بما يعود بالنفع على المجتمع المصري، فضلاً عن المساهمة في مواجهة ظاهرة البطالة التي تعد أحد الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية.

وبدوره أكد السيد/ بيترو فاكانتي نائب رئيس البعثة الإيطالية إلى مصر، إن برنامج التعليم المتعدد لتعزيز العمالة في المناطق المتضررة من الهجرة يعد خطوة أساسية نحو تحسين الفرص الاقتصادية وتكافؤ الفرص من خلال تحسين قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني، مشيراً إلى أن البرنامج يهدف إلى تعزيز الفرص المهنية للشباب مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر احتياجاً والمساواة بين الجنسين.

بالإنابة عن وزيرة التجارة والصناعة المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة يشارك في الندوة الافتراضية للفرقة الإسلامية و يسنعرض أحدث مؤشرات القطاع الصناعي .. وخدمات المركز للإرتقاء بالقدرات التنافسية للشركات الصناعية

وأشار المدير التنفيذي للمركز إلى أنه تم مؤخراً تطوير 11 مجمع صناعي تكاملي بين المصانع الكبيرة والصغيرة والمساهمة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الصناعات التكميلية، وزيادة دور المطور الصناعي من خلال السماح لعدد 12 مطور صناعي لترفيق وتجهيز وبيع الأراضي الصناعية، وإتمام عمليات التشبيك الصناعي بين الموردين والمستوردين المحليين لتشجيع الاعتماد على الصناعة المحلية لتوفير مستلزمات الإنتاج، وأخيراً إعداد قائمة مبدئية تشمل (131) منتج مستهدف توفير البدائل المحلية منها طبقاً لاحتياج السوق المحلي وقدرة الصناعة الوطنية على توفيرها.

وأشار المدير التنفيذي للمركز إلى أنه تم مؤخراً تطوير 11 مجمع صناعي تكاملي بين المصانع الكبيرة والصغيرة والمساهمة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الصناعات التكميلية، وزيادة دور المطور الصناعي من خلال السماح لعدد 12 مطور صناعي لترفيق وتجهيز وبيع الأراضي الصناعية، وإتمام عمليات التشبيك الصناعي بين الموردين والمستوردين المحليين لتشجيع الاعتماد على الصناعة المحلية لتوفير مستلزمات الإنتاج، وأخيراً إعداد قائمة مبدئية تشمل (131) منتج مستهدف توفير البدائل المحلية منها طبقاً لاحتياج السوق المحلي وقدرة الصناعة الوطنية على توفيرها.

وأشار المدير التنفيذي للمركز إلى أنه تم مؤخراً تطوير 11 مجمع صناعي تكاملي بين المصانع الكبيرة والصغيرة والمساهمة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الصناعات التكميلية، وزيادة دور المطور الصناعي من خلال السماح لعدد 12 مطور صناعي لترفيق وتجهيز وبيع الأراضي الصناعية، وإتمام عمليات التشبيك الصناعي بين الموردين والمستوردين المحليين لتشجيع الاعتماد على الصناعة المحلية لتوفير مستلزمات الإنتاج، وأخيراً إعداد قائمة مبدئية تشمل (131) منتج مستهدف توفير البدائل المحلية منها طبقاً لاحتياج السوق المحلي وقدرة الصناعة الوطنية على توفيرها.

والصناعة تعمل من خلال هيئاتها المختلفة على تعزيز التصنيع المحلي من خلال عدة برامج وسياسات تنشيطية وتحفيزية تهدف إلى زيادة تنافسية المنتج المحلي وزيادة فرصه التصديرية، مشيراً إلى أن هذه البرامج تشمل رفع كفاءة منظومة

التصنيع بقيمة الناتج الصناعي إلى 942 مليار جنيه مقارنة بـ 357 مليار جنيه في السنة المالية 2013/2014.

كما شهد القطاع طفرة في حجم الاستثمارات المنفذة بقطاع الصناعات التحويلية لتتضاعف سبعة مرات من 6,1 مليار جنيه عام 2013/2014 لتصل إلى 49 مليار جنيه عام 2019/2020.

وأشار عبد الكريم إلى أن تلك المؤشرات تعد نتاج لعمل دائم للحكومة المصرية ممثلة في وزارة التجارة والصناعة وكافة الوزارات والجهات الحكومية المعنية والمجتمع الصناعي الخاص والعام، وكانت نقطة الانطلاق هي رؤية مصر 2030.

جاء ذلك خلال مشاركة المهندس/ محمد عبد الكريم نيابة عن معالي وزيرة التجارة والصناعة السيدة/نيفين جامع في الندوة الافتراضية للفرقة الإسلامية، وذلك تحت عنوان «دولة تحت المجهر- مصر»، بمساعدة الشركات للاشتراك في المعارض الدولية ودعم اندماجها في سلسلة القيمة العالمية.



والصناعة تعمل من خلال هيئاتها المختلفة على تعزيز التصنيع المحلي من خلال عدة برامج وسياسات تنشيطية وتحفيزية تهدف إلى زيادة تنافسية المنتج المحلي وزيادة فرصه التصديرية، مشيراً إلى أن هذه البرامج تشمل رفع كفاءة منظومة

التصنيع بقيمة الناتج الصناعي إلى 942 مليار جنيه مقارنة بـ 357 مليار جنيه في السنة المالية 2013/2014.

كما شهد القطاع طفرة في حجم الاستثمارات المنفذة بقطاع الصناعات التحويلية لتتضاعف سبعة مرات من 6,1 مليار جنيه عام 2013/2014 لتصل إلى 49 مليار جنيه عام 2019/2020.

وأشار عبد الكريم إلى أن تلك المؤشرات تعد نتاج لعمل دائم للحكومة المصرية ممثلة في وزارة التجارة والصناعة وكافة الوزارات والجهات الحكومية المعنية والمجتمع الصناعي الخاص والعام، وكانت نقطة

الانطلاق هي رؤية مصر 2030.

جاء ذلك خلال مشاركة المهندس/ محمد عبد الكريم نيابة عن معالي وزيرة التجارة والصناعة السيدة/نيفين جامع في الندوة الافتراضية للفرقة الإسلامية، وذلك تحت عنوان «دولة تحت المجهر- مصر»، بمساعدة الشركات للاشتراك في المعارض الدولية ودعم اندماجها في سلسلة القيمة العالمية.

و يتابع مع وزيرة التجارة والصناعة موقف توافر السلع ومستلزمات الإنتاج



بالصناعات الغذائية، مؤكداً أن الحكومة ستعمل بالتنسيق مع البنك المركزي على تيسير إجراءات الحصول على مستلزمات الإنتاج وتذليل أي عقبات قد تواجهها. وتقدم المهندس/ محمد السويدي، رئيس اتحاد الصناعات، بالشكر لرئيس الوزراء على الاهتمام الذي يوليه لملف الصناعة وتعميق التصنيع المحلي، والمتابعة الدورية مع الصناع بشأن سبل النهوض بالقطاع، وكذا ما يتعلق بمسألة توافر مستلزمات الإنتاج.

للشئون الاقتصادية. واستهل رئيس الوزراء الاجتماع بتوجيه الشكر لاتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية على التعاون والتنسيق المستمر مع الحكومة في مواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، معرباً عن تقديره الكبير لهذه الجهود. وقال الدكتور/ مصطفى مدبولي إن الهدف من هذا الاجتماع هو الاطمئنان على توافر مستلزمات الإنتاج، خاصة المرتبطة

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً موسعاً لمتابعة توافر السلع ومستلزمات الإنتاج، وذلك بحضور السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والمهندس/ محمد السويدي، رئيس اتحاد الصناعات، والدكتور علاء عز، أمين عام اتحاد الغرف التجارية، والسيد/ أشرف الجزائري، رئيس غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات، والمهندس إبراهيم السجيني، مساعد وزيرة التجارة والصناعة

رئيس الوزراء يستعرض مع وزيرة التجارة والصناعة ملفات العمل بقطاعات التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والموسطة



كما استعرضت الوزيرة حصاد مشاركة مصر في إكسبو دبي ٢٠٢٠، مشيرة إلى أن الجناح المصري حظي على مدار الأشهر الستة للإكسبو بإقبال كبير حيث تخطى عدد زوار الجناح ١,٥ مليون زائر من مختلف دول العالم، كما أن الجناح المصري المشارك بإكسبو دبي ٢٠٢٠ حقق مؤشرات متميزة بالتصنيفات العالمية حول الإكسبو، حيث فاز بالمركز الثالث على مستوى الأجنحة المشاركة متوسطة المساحة. واستعرضت أيضاً نتائج لقاءات التعاون الثنائية مع وفود عدد من الدول الأجنبية على مدار شهر مارس الماضي، حيث شهدت الوزيرة انطلاق منتدى الأعمال المصري القبرصي.

التي تقوم بها الوزارة، بالتنسيق مع اتحاد الصناعات، والغرف التجارية، بهدف تعميق الصناعة المحلية، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وبما يساهم في دفع الصناعة الوطنية. وفي إطار جهود دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى قيام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة «أمازون مصر»؛ وذلك لمساعدة أصحاب هذه المشروعات في تسويق منتجاتهم عبر متجر الشركة، وكذا تمكين المشروعات المحلية ورواد الأعمال والحرفيين المسجلين لدى الجهاز من تنمية أعمالهم على الإنترنت، وتوفير منتجاتهم للملايين من عملاء أمازون في مصر.

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بالسيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، لاستعراض عدد من ملفات العمل بقطاعات التجارة الخارجية والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أكد رئيس الوزراء أن الحكومة تعطي أولوية قصوى لملف الصناعة، وتعمل على تيسير جميع الإجراءات اللازمة لإقامة استثمارات صناعية في المجالات المختلفة، مشيراً إلى أنه على مدار الفترة الماضية، تم عقد عدد من الاجتماعات؛ لبحث سبل دفع الصناعة المحلية والعمل على توفير مستلزمات الإنتاج، بهدف تعميق التصنيع المحلي، وزيادة الصادرات ومن جانبها استعرضت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة الجهود

المنحدر الرسمي لوزارة التجارة والصناعة ينفك إصدار أي قيود للحد من الإسنيراء من الشركات السعودية



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة

المصري، مشيراً إلى حرص الوزارة على تقديم التيسيرات اللازمة للشركات السعودية سواء المستثمرة أو المصدرة للسوق المصري. وفي هذا الإطار لفت إلى أنه جارى توفيق اوضاع بعض الشركات السعودية وفقاً لقواعد التسجيل للمصانع المؤهلة للتصدير للسوق المصري

أكد المتحدث الرسمي لوزارة التجارة والصناعة ان العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والسعودية تشهد تطوراً ملحوظاً وذلك في ضوء علاقات الاخوة والصداقة التي تربط قيادة وحكومتى وشعبا البلدين الشقيقين. ومن هذا المنطلق نفى المتحدث الرسمي صدور اي قرارات من الوزارة من شأنها منع تصدير منتجات سعودية الى السوق

بمناسبة شهر رمضان المبارك وزيرة التجارة والصناعة توافق على نخصيص ٢,٥٪ من الاحتياطي النقدي للغرف التجارية بالمحافظات لتوفير شنت رمضان للمواطنين

والدهلية والبحر الأحمر وبورسعيد وسوهاج والقليوبية والمنوفية والسويس وقنا وكفر الشيخ وبنى سويف والمنيا والاسماعلية والاقصر واسوان ودمياط والفيوم، وذلك بخلاف ما يتم توزيعه مباشرة من خلال الشركات الأعضاء بالغرف التجارية بالمحافظات.

وأضافت جامع ان هذا الاجراء يتكامل مع مشاركة المصنعين والمستوردين والتجار في معارض اهلا رمضان بكافة المحافظات والتي توفر السلع الغذائية الأساسية والرمضانية بخصومات تصل الى ٣٠٪، مشيرة الى ان هذه المعارض ستستمر لما بعد شهر رمضان بناء على توجيهات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء حيث ستقوم بعرض منتجات الملابس الاحذية المخفضة أيضا استعدادا لاستقبال عيد الفطر المبارك.

وفي نفس الاطار قرر اتحاد الصناعات المصرية توفير ٦٠ الف شنت رمضان من موازنة الاتحاد توزع من خلال قنوات وزارة التضامن، وذلك بخلاف ما يتم توزيعه من خلال الشركات الأعضاء بالاتحاد وذلك في اطار الدور المجتمعي للقطاع الخاص ولمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، وبمناسبة شهر رمضان الفضيل.



في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٢

إجراء ٣٦٠٨ حملة تفقيشية على المصانع
وإعداد ١٠١٣ دراسة فنية وإعتماد ٢٢٠ مركز
صيانة



وافقت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة على تخصيص ٢,٥٪ من الاحتياطي النقدي للغرف التجارية بالمحافظات لتوفير شنت رمضان للمواطنين، حيث صدر قرار الوزارة بالترخيص بالخصم من الاحتياطي والشراء من خلال لجنة مشتركة تضم المحافظات والغرف التجارية، على ان يتم التوزيع من خلال المحافظات او مديريات التضامن والتي لديها قوائم بالاسر الاولى بالرعاية بكل محافظة.

ويأتي هذا عقب الاجتماع الموسع الذي عقده الوزيرة ووزير التموين والتجارة الداخلية مؤخرا مع رؤساء مجالس ادارات الغرف التجارية والذي تم خلاله التأكيد على اهمية تعزيز الدور المجتمعي للقطاع الخاص والمساهمة في توفير السلع بأسعار مناسبة للمواطنين.

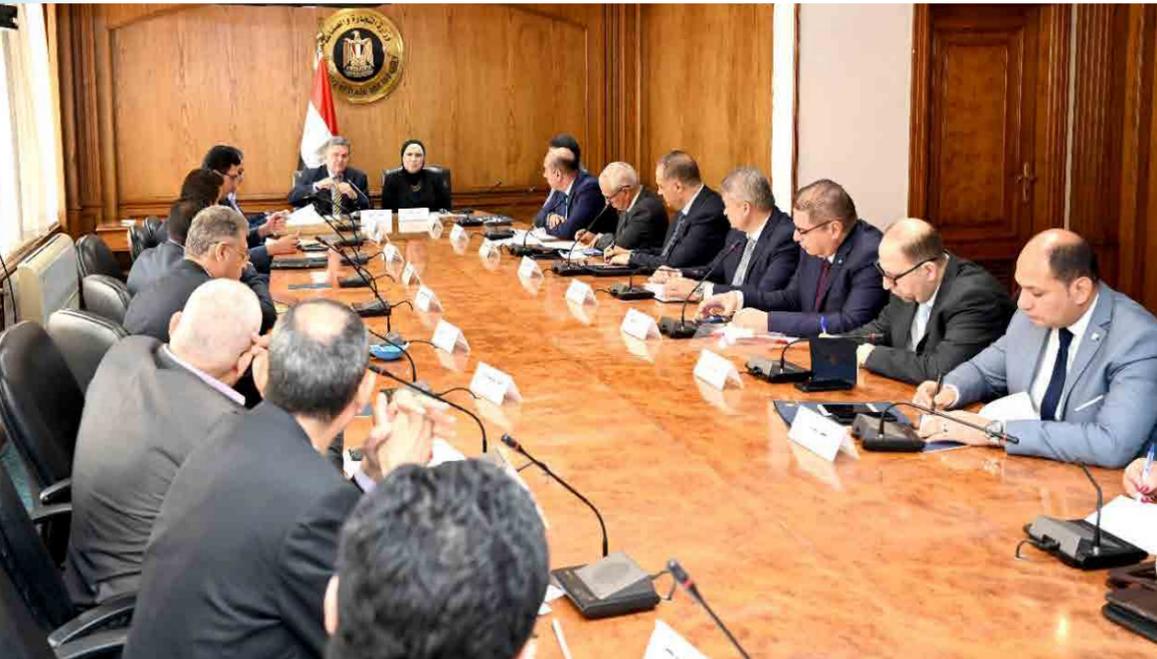
وقالت الوزيرة انه سيتم توفير أكثر من ١٦٠ ألف شنت رمضان مقدمة من الغرف التجارية بـ ١٩ محافظة تشمل الإسكندرية وأسيوط، والمنوفية

على سمعة المنتج المصري بالسوقين المحلي والعالمي، مشيرا الى حرص المصلحة على الارتقاء بجودة وتنافسية المنتج المصري لتوفير منتجات آمنة بالاسواق المحلية وزيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الصادرات. و اضاف احمدي ان حملات التفتيش والرقابة شملت مصانع صباغة وورق وبويات وتدوير مخلفات بلاستيك ومواد كيمياوية واخشاب وصناعات جلدية وصناعات هندسية ومخازن الشباب وصناعات باستخدام الرخام ومصانع غزل وملابس ومصانع مستلزمات طبية واجهزة كهربائية وبويات وصرف صحي.

واعتماد ٢٢٠ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) والقيام بـ ٩٠ حملة رقابية خارج المخطط، تضمنت التفتيش على ٧٠٤ مصنع، كما قامت المصلحة من خلال وحدة دليل خدمة المواطن بالرد على ١٩٩ شكوى، و تقديم ٧٨٤٢ استشارة فنية وقال المهندس/ عبد الرؤوف أحمدي رئيس مصلحة الرقابة الصناعية ان المصلحة تقوم بدور محوري في تعزيز منظومة الرقابة على المصانع وعمليات التصنيع للتأكد من مدى التزامها بتطبيق أعلى معايير الجودة المعتمدة محليا وعالميا وبما يسهم في حماية المواطنين من عمليات الغش الصناعي والحفاظ

كشفت أحدث تقرير تلقته السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٢ (يناير - مارس) أن المصلحة قامت بإجراء ٣٦٠٨ حملة تفقيشية على المصانع والمرجل ومراكز الخدمة والصيانة وإجراء ١٠١٣ دراسة فنية متخصصة تضمنت ٩٧٥ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروبك و١٨ دراسة لمصلحة الضرائب و١٤ دراسة لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة و٦ دراسات لاستخدام حصص الكحول. كما قامت المصلحة بمنح تراخيص لـ ٢٠٠ مرجل بخاري وآلة حرارية،

وزيرة التجارة والصناعة ترأس اجتماع لجنة إحلال التوكنوك نيفين جامع: اللجنة اسنعرضت النماذج المقترحة كبديل عن التوكنوك...ونسنهدف إيجاد وسيلة نقل آمنة وحضارية نعمل بالطاقة النظيفة



من جانبه، أوضح السيد/ هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام أنه يجري حالياً التفاوض مع إحدى الشركات العالمية في مجال إنتاج وسائل النقل لإنتاج توك توك (3 ركاب) يعمل بالطاقة الكهربائية، لافتاً إلى أن هذه المركبة ستتوفر بها العديد من المزايا سواء من حيث صغر الحجم وهو ما يتناسب مع طبيعة المناطق التي يُستخدم بها التوك توك حالياً، إلى جانب أنها تعتمد على الطاقة النظيفة فضلاً عن إمكانية تتبعها إلكترونياً للحفاظ على أمن وسلامة المواطنين.

جدير بالذكر أن وزارة التجارة والصناعة كانت قد أصدرت قراراً بوقف استيراد المكونات الأساسية للمركبات ذات الثلاث عجلات «التوك توك» والتي تشمل القاعدة والشاسيه والمحرك.

إلى أن هناك عروض مقدمة من وزارتي الإنتاج الحربي وقطاع الأعمال العام لإتاحة سيارات بديلة للتوكتوك وذلك بالتعاون مع عدد من الشركات المصنعة سواء المحلية أو العالمية. وأوضحت جامع أن هناك 3 عوامل رئيسية لا بد من توافرها بالمركبة البديلة للتوكتوك وهي أن تكون صديقة للبيئة وسهلة الحركة مثل التوكتوك وأن تراعي الأبعاد الأمنية من خلال ادخال هذه المركبة في منظومة التراخيص المرورية، فضلاً عن توفير عوامل الأمان للركاب بالمركبة البديلة.

ولفتت وزيرة التجارة والصناعة إلى أن الاجتماع أكد أيضاً على أهمية الالتزام بتطبيق المواصفات القياسية المعتمدة لهذه النوعية من المركبات والتي تتضمن كافة الاشتراطات الفنية المطلوبة للتيسير على الشركات المصنعة في عملية الإنتاج، إلى جانب تسهيل إجراءات الترخيص.

ترأست السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة اجتماع اللجنة المشكلة لوضع قواعد وآليات إحلال المركبات ذات الثلاث عجلات «التوكتوك» بسيارات نقل ركاب صغيرة آمنة وحضارية وذلك بحضور السيد/ هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام، وقد شارك في الاجتماع اللواء/ إيهاب أمين، مساعد الوزير للشؤون الفنية واللواء مهندس/ محمد الزلاط، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والدكتور/ خالد صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للناس المصيرية. كما أكدت هيئة التنمية الصناعية استعدادها لعقد ورشة عمل عبر تقنية الفيديو كونفرانس للدول الأعضاء بالكوميسا لتبادل الخبرات المصرية في مجالات التنمية الصناعية، حيث ستقوم الوزارة بالتنسيق مع الأمانة العامة للكوميسا لبحث الترتيبات اللازمة لعقد هذه الورشة.

في إطار رئاسة مصر لنجم الكوميسا وزيرة التجارة والصناعة تعلن موافقة الدول أعضاء الكوميسا على المبادرة المصرية لندقيق النكامل الصناعي الإقليمي بين دول النجم



أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة موافقة الدول أعضاء تجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي «الكوميسا» على المبادرة المصرية لتحقيق التكامل الصناعي الإقليمي في الكوميسا حيث تم اعتمادها وتكليف الأمانة العامة بالبدء في تنفيذها. وقالت الوزيرة إن هذه الموافقة صدرت خلال اجتماع خبراء الصناعة بالكوميسا الذي عقد برئاسة وزارة التجارة والصناعة ممثلة في السيد/ محمد عبد الله رئيس المكتب التجاري المصري بالعاصمة الزامبية لوساكا خلال يومي ١١-١٢ إبريل الماضي عبر تقنية الفيديو كونفرانس بمشاركة الدول الأعضاء بالكوميسا وممثلين عن المكتب التجاري والسفارة المصرية في لوساكا، ومركز تحديث الصناعة، وهيئة التنمية الصناعية، وقطاع الإتفاقيات التجارية، حيث استعرض الجانب المصري خلال الاجتماع المبادرة التي أعدها الوزارة ممثلة في مركز تحديث الصناعة بالتنسيق مع المكتب التجاري بلوساكا والأمانة العامة لدول الكوميسا، وذلك في إطار تنفيذ رؤية رئاسة مصر الحالية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، التي أعلنتها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال فعاليات القمة الحادية والعشرين للكوميسا في ٢٣ نوفمبر الماضي.

وأوضحت جامع أن صياغة مصر لمبادرة التكامل الصناعي الإقليمي تأتي إنطلاقاً من مسئوليتها الإقليمية تجاه دول الكوميسا، حيث تتوافق المبادرة مع أهداف الاستراتيجية الصناعية للكوميسا ٢٠١٧-٢٠٢٦ وأجندة التنمية الأفريقية ٢٠٢٣، وتستهدف تحقيق عدداً من الأهداف التي تتضمن زيادة القيمة المضافة التصنيعية في إقليم الكوميسا، والنهوض بالصادرات الصناعية البينية، وتعزيز تكامل سلاسل القيمة الإقليمية والعمل على إعادة تشكيل هذه السلاسل في ظل الموارد المتاحة لدى دول الكوميسا، وكذا التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، بالإضافة إلى إنشاء منصة لتبادل المعلومات والخبرات المتاحة بالإقليم وترسيم الموارد المتاحة لدى الدول الأعضاء لاستغلالها على الوجه الأمثل لخدمة أهداف التكامل الإقليمي والعمل على تنشيط دور المؤسسات المالية لتوفير الخدمات المالية التي تساهم في تحقيق الشمول المالي لخدمة أهداف التكامل الصناعي الإقليمي. وأشارت الوزيرة إلى أن المبادرة تضمنت ٧ محاور أساسية وهي تكامل سلاسل القيمة الإقليمية، وإدراج الشمول المالي، وتنمية التجارة البينية الأفريقية، وزيادة الاستثمار الصناعي، تقديم الحلول الابتكارية، التحول الرقمي، وتنمية الاقتصاد الأزرق المستدام، لافتة إلى أن كل محور من المحاور يشمل عدداً من الأنشطة المستهدفة تنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل، والتي سيتم تنفيذها إلى ما بعد انقضاء فترة رئاسة مصر لتجمع الكوميسا.

ومن جانبه أكد المهندس/ محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة اهتمام مصر بنقل خبراتها في مختلف

عبر تقنية الفيديو كونفرانس وزيرة التجارة والصناعة ترأس اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته غير العادية على المستوى الوزاري



إحدى المنظمات العربية المتخصصة بتطوير أنظمتها بما يتوافق مع مكانتها بصفتها صرحاً علمياً وعربياً، ولما تمثله من تاريخ عريق تحت القيادة المصرية منذ انشائها عام ١٩٧٥، لافتة إلى أن الأكاديمية تقوم بدور ريادي في بناء العنصر البشري ودعم خطة التنمية الاقتصادية في مصر ومن خلال فروعها في الدول العربية الشقيقة.

ولفتت جامع إلى ضرورة مساندة هذه النماذج التي يحتذى بها عربياً وعالمياً لتكون أسوة لباقي مؤسسات العمل العربي المشترك، مشيرة إلى أن الأكاديمية لا تزال بيت الخبرة العربي المتخصص في مجالات التعليم والتدريب والبحوث والاستشارات وعونا ودعمًا للأخوة العرب في كافة المجالات.

هذا وقد اعتمد المجلس التعديلات الخاصة بالنظام الأساسي للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وبما يتيح استمرار منظومة التطوير داخل الأكاديمية وتفعيل دورها كأحد أهم المنظمات والصروح العلمية العربية.

الدول العربية الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة. وقالت الوزيرة إن هذا الاجتماع يأتي في إطار تنفيذ توصيات الدورة ١٠٩ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف اعتماد نتائج أعمال لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة التي عقدت قبيل نهاية شهر مارس الماضي. وأوضحت جامع أن الدول العربية بادرت بإنشاء عدد من منظمات العمل العربي تحت مظلة جامعة الدول العربية وذلك إيماناً منها بدور هذه المنظمات في زيادة فعالية العمل العربي المشترك ومواكبة متطلبات المرحلة الراهنة باعتبارها أداة من الأدوات الرئيسية لتحقيق الغايات المشتركة التي تسعى إليها الدول العربية في ضوء المتغيرات والتحديات غير المسبوقة التي يمر بها العالم، لافتة إلى أهمية تطوير برامج هذه المنظمات وأنشطتها وأهدافها وتفعيل آلياتها بما يتيح لها التعامل الإيجابي مع هذه التطورات والتحديات في المجتمعات العربية والعالمية.

وأشارت الوزيرة إلى أنه انطلاقاً من تلك التحديات فقد بادرت الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بصفتها

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أهمية تعزيز دور منظمات العمل العربي باعتبارها أحد أهم ركائز العمل المشترك، والأذرع الفنية لجامعة الدول العربية وبيوت الخبرة التي تقدم المشورة والنصيحة في شتى القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، مشيرة إلى أن هذه المنظمات تقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع المجالات التي يتصل بالمواطن العربي، وتؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى معيشته وتكفل له الحياة الكريمة.

جاء ذلك خلال ترأس الوزيرة لاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته غير العادية على المستوى الوزاري والذي عُقد عبر تقنية الفيديو كونفرانس، وقد شارك في الاجتماع سعادة السفير/ أحمد رشيد خطابي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس قطاع الإعلام والاتصال، والسفير/ محمد أبو الخير، مندوب مصر الدائم بجامعة الدول العربية، والسيد/ إبراهيم السجيني، رئيس الجانب المصري، إلى جانب وفود

وزيرة التجارة والصناعة تصدر قراراً بتشكيل مجلس إدارة جديد لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية



أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بتشكيل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لمدة ٤ سنوات برئاسة الدكتور/ محمود أحمد ممتاز، ويعمل بالقرار اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء مدة مجلس الإدارة الحالي، مع نشره بالوقائع المصرية.

ويضم المجلس في عضويته كل من المستشار/ سامح صلاح علي شلبي، نائب رئيس مجلس الدولة، ورئيس التمثيل التجاري، ممثلاً عن وزارة التجارة والصناعة، والسيد/ كريم سيد جمعة عبد الحليم، ممثلاً عن وزارة التموين والتجارة الداخلية، والسيد/ باهر محمد أمين غازي والمستشار/ ناجي سعد الزقناوي والسيد/ خالد منير حسنين الفقي، من المتخصصين في مجال الاقتصاد والقانون، والمهندس/ إبراهيم العربي، ممثلاً عن الاتحاد العام للغرف التجارية، والسيد/ أحمد عبد الحميد عبد السلام، ممثلاً عن اتحاد الصناعات المصرية، والسيدة/ سعاد السيد الديب، ممثلاً عن الاتحاد العام لحماية المستهلك.

وقالت الوزيرة إن التشكيل الجديد لمجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية يستهدف تعزيز دور الجهاز في إرساء وتطبيق قواعد المنافسة الحرة والنهوض بمستويات أداء الأسواق وكشف الممارسات الضارة بالاقتصاد القومي، فضلاً عن خلق مناخ تجاري واستثماري قائم على المنافسة العادلة ومبادئ السوق الحر، مشيرة إلى أنه روعي في التشكيل الجديد تمثيل كافة الأطراف المعنية بمجال حماية المنافسة سواء من الحكومة أو القطاع الخاص بما يحقق الأهداف المنشودة من الجهاز.

وأوضحت جامع أن حماية المنافسة تمثل دعماً أساسياً للصناعة الوطنية وجذب المزيد من الاستثمارات للسوق المصري وتحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف القطاعات الاقتصادية إلى جانب حماية الشركات المتوسطة والصغيرة من أية ممارسات تعيق دخولها الأسواق وخلق فرص العمل وتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، مشيرة إلى أهمية عمل مجلس الإدارة الجديد على نشر الوعي بثقافة المنافسة والمسئولية تجاه أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بين الشركات العاملة في السوق المصري.



المجلس الوطني للاعتماد يحصل على تمديد الاعتراف الدولي من المنظمة الأوروبية للاعتماد حتى مايو ٢٠٢٤

ه. هانك الدسوقي: المجلس يعد الجهة الاولى والوحيدة من خارج دول الاتحاد الاوروبي الحاصل على الاعتراف في مجال اعتماد مقدمي اخبارات الكفاءة الفنية



أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة نجاح المجلس الوطني للاعتماد «إيكاك» في الحصول على تمديد الاعتراف الدولي من المنظمة الأوروبية للاعتماد حتى مايو ٢٠٢٤ في مجال اعتماد جهات اختبارات الكفاءة الفنية والجدارة PTP باعتباره الجهة الأولى والوحيدة من خارج الاتحاد الأوروبي وأول جهة عربية وإفريقية تحصل على هذا الاعتراف في هذا المجال، مشيرة إلى أن هذا التمديد يساهم في انسياب التدفقات التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي وتعزيز الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد باعتباره الشريك التجاري الأكبر لمصر.

وقال المهندس/ هاني الدسوقي، المدير التنفيذي للمجلس الوطني للاعتماد «إيكاك» أن المجلس نجح في الحصول على هذا التمديد بعد اجتيازه زيارة التقييم الميدانية الدورية التي أجراها فريق خبراء التقييم الخاص بالمنظمة الأوروبية للاعتماد خلال شهر فبراير الماضي لعمل المراجعة للمجلس وزيارة بعض الجهات التي اعتمدها المجلس لتصدر بعدها موافقة المنظمة على تمديد الاعتراف، لافتاً إلى أن المجلس حصل على هذا الاعتراف منذ شهر مايو من عام ٢٠١٩ حين تم توقيع الاتفاقية ثنائية الأطراف مع المنظمة الأوروبية للاعتماد بعد إشادة فريق التقييم الدولي للمنظمة بمستوى أداء المجلس الفني من خلال الاطلاع على كافة المؤشرات والعمليات الخاصة بأنشطة المجلس.

وأوضح المدير التنفيذي للمجلس الوطني للاعتماد أن المجلس نجح في تحقيق هذا الإنجاز دون المساس بعضويته في باقي الجهات الدولية والإقليمية من خلال تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية التي تحقق أهداف المجلس ولا تتعارض مع السياسات والقواعد الفنية لهذه المنظمات، مشيراً إلى أن المجلس يعد أيضاً الجهة الأولى والوحيدة حتى الآن من خارج دول الاتحاد الأوروبي التي استطاعت الحصول على الاعتراف في مجال اعتماد مقدمي اختبارات الكفاءة الفنية متفوقة على كافة دول الشرق الأوسط وهي دول الجوار للاتحاد الأوروبي.

جدير بالذكر أن المجلس الوطني للاعتماد قد نجح خلال عام ٢٠٠٩ في الحصول على الاعتراف الدولي من المنظمين العالميين

للاعتماد ILAC/IAF عن طريق توقيع اتفاقية الاعتراف المتبادل والاتفاقية متعددة الأطراف MRA/MLA واستطاع الحفاظ على الاعتراف الدولي طوال السنوات الماضية وتمكن من تمديد مجال الاعتراف الدولي ليشمل اعتماد معامل الاختبار والمعايرة وجهات التفتيش وجهات منح شهادات نظم إدارة الجودة ومعامل التحليل الطبية وجهات منح شهادات المنتجات وجهات اختبارات الكفاءة الفنية وجهات منح شهادات الافراد وجهات منح شهادات حلال ومعامل الطب الشرعي ومعامل البنوك الحيوية. كما تمكن المجلس أيضاً من الحصول على الاعتراف الاقليمي من كل من منظمة الاعتماد الأفريقية AFRAC والجهاز العربي للاعتماد ARAC وتجديده وتمديده.

خلال استقبالها سفيرة دولة أوروغواي بالقاهرة وزيرة التجارة والصناعة تنسلم خطابين رسميين من وزير الزراعة بدولة أوروغواي بشأن تعزيز التعاون المشترك في مجالات الترويج وحماية الاستثمار والبحث العلمي وتبادل البعثات الطلابية وإنتاج الهيدروجين الأخضر وتصدير الأسمدة

تسلمت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة خطابين رسميين من السيد/ فرناندو ماتوس وزير الزراعة بدولة أوروغواي الأول بشأن بدء العمل على اتفاق إطاري في مجال الترويج وحماية الاستثمار وتعزيز التعاون العلمي وتبادل البعثات الطلابية والتعاون في مجال البحث العلمي في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر والأسمدة، والخطاب الثاني بشأن موافاة الجانب الأوروغواني بقائمة الشركات المصرية المصدرة للأسمدة وبصفة خاصة الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية.

جاء ذلك خلال استقبال الوزيرة للسيدة/ أدريانا ليسيديني سفيرة دولة أوروغواي بالقاهرة، حضر اللقاء الوزير مفوض تجاري يحيى الوائلي باله رئيس التمثيل التجاري

وأشارت الوزيرة إلى ترحيب الحكومة المصرية بفتح أسواق دولة أوروغواي أمام الصادرات المصرية بصفة عامة وصادرات الأسمدة بصفة خاصة لا سيما وأنه يجري العمل حالياً على خطة للتوسع في الأسواق التصديرية أمام السلع والمنتجات المصرية في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها السلبية على نفاذ الصادرات المصرية لهذين السوقين.

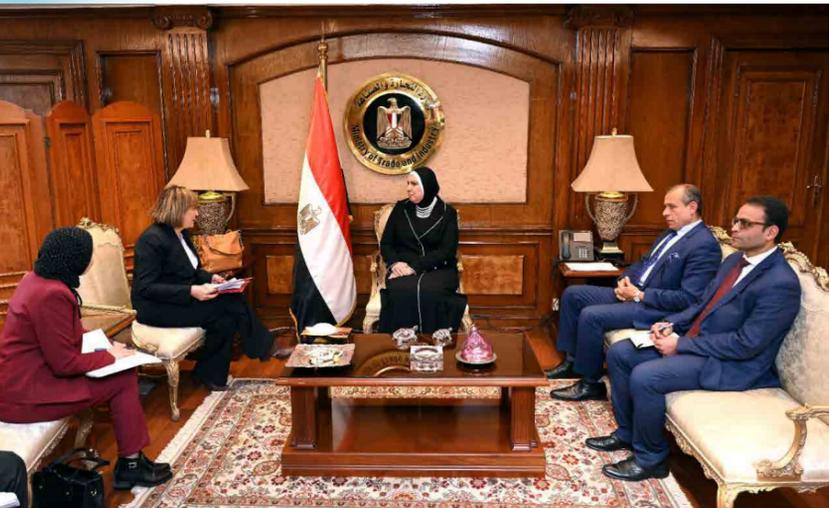
وقالت جامع إلى أنه سيتم العمل على تنفيذ الخطابات الرسمية لدولة أوروغواي وكذا النتائج الخاصة بزيارة وزير الزراعة الأوروغواني للقاهرة خلال شهر فبراير الماضي والتي استهدفت دعم سبل تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والاستثمار بالتنسيق مع الوزارات والجهات المصرية المعنية.

وأكدت الوزيرة حرص الدولة المصرية

على تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بين مصر وأوروغواي على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف في إطار اتفاقية الميركسور، مشيرة إلى أن دولة أوروغواي تعد إحدى الدول المحورية بقارة أمريكا اللاتينية ويمكن الاستفادة منها كمحور نفاذ الصادرات المصرية لأسواق القارة.

وأضافت جامع أن اللقاء بحثت إمكانيات إنشاء مجلس أعمال مصري أوروغواني مشترك يضم ممثلين عن تجمعات رجال الأعمال بالبلدين المهتمين بالسوقين المصري والأوروغواني لتعزيز التعاون المشترك في مجالات التجارة والاستثمار.

وأشارت الوزيرة إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر وأوروغواي بلغ العام الماضي نحو ٤٩٣,٣ مليون دولار مقارنة



بنحو ٢٠٧,٣ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققاً نسبة زيادة بلغت نحو ١٣٨٪، لافتة إلى أن أهم بنود التبادل التجاري بين البلدين تتضمن الأسمدة والأجهزة الكهربائية والمحضرات الغذائية والبذور الزيتية ومنتجات الألبان والصوف.

ومن جانبها أكدت السيدة / أدريانا ليسيديني سفيرة دولة أوروغواي بالقاهرة حرص بلادها على تنمية وتطوير العلاقات الثنائية المشتركة مع مصر في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة باعتبارها إحدى أهم الدول المحورية بمنطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا، مشيرة إلى أن مصر وأوروغواي ترتبطان بعلاقات دبلوماسية تاريخية تمتد نحو ٩٠ عاماً.

رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية يبحث مع الحماية المدنية سبل تسهيل الإجراءات ونذليل العقبات أمام المستثمر الصناعي



عقد اللواء أحمد مهندس محمد الزلاط اجتماعاً مع وفد من الإدارة العامة للحماية المدنية بوزارة الداخلية برئاسة اللواء أحمد عشماوي وكيل الإدارة العامة للاطفاء وذلك لبحث سبل تيسير إجراءات استيفاء اشتراطات الحماية المدنية للمستثمر الصناعي وتذليل اية عقبات قد تواجههم لتسريع الإجراءات ، فضلاً عن بحث موقف شبكات الحريق فيما يخص المرحلة الأولى بمدينة الروبيكي، وذلك بحضور المهندس محمد أنور رئيس الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية وعدد من قيادات الهيئة .

وصرح اللواء محمد الزلاط ان الاجتماع يأتي في إطار تفعيل بروتوكول التعاون الموقع بين الهيئة والإدارة العامة للحماية المدنية ومتابعة تنفيذ بنوده في إطار تفعيل القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية مشيراً الى حرص الجانبين على اتخاذ ما يلزم من إجراءات

للمصانع بعد استيفائها اشتراطات الوقاية من الحريق حفاظاً على وقت المستثمر وإمكانية مراجعة بعض الرسوم ، مضيفاً بأنه تم التأكيد خلال الاجتماع على ضرورة تواجده مندوب من إدارة الحماية المدنية بصفة شبه مستمرة بمقر الهيئة لمساعدة المستثمر في مراجعة اشتراطات الحماية المدنية وانتهاء إجراءاته دون تأخير

وشدد رئيس الهيئة على اتفاق الجانبين على ان تيسير الإجراءات لا يعنى التهاون في تطبيق اشتراطات الامن الصناعي والحماية المدنية وذلك حفاظاً لارواح العمال بالمصانع والحفاظ على الاستثمارات كما تم خلال الاجتماع مناقشة بعض الأمور المتعلقة بمنظومة الإطفاء بالمرحلة الأولى بمدينة الروبيكي للجلود واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من فعالية شبكات الإطفاء على اكمل وجه .

وزيرة التجارة والصناعة نسعرض مع وفد شركة ليوني الألمانية لتصنيع كابلات السيارات خطط الشركة الحالية والمستقبلية بالسوق المصري



عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً مع وفد شركة ليوني الألمانية لتصنيع كابلات السيارات برئاسة المهندس/ إنجو سنبجلر، العضو المنتدب للشركة، حيث استعرض الاجتماع خطط الشركة المستقبلية للتوسع في السوق المصري، شارك في الاجتماع الدكتور/ أنيس كمنون الرئيس التنفيذي لفرع الشركة بمصر، والسيد/ حاتم العشري مستشار الوزارة للاتصال المؤسسي. وقالت الوزيرة ان الحكومة حريصة على تطوير صناعة السيارات المصرية والصناعات المغذية لها وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة للنهوض بها من خلال تعزيز مزايها التنافسية الأمر الذي يسهم في جعل مصر مركز إقليمي لهذه الصناعة الهامة، لافتة إلى أنه يجري حالياً الانتهاء من إعداد استراتيجية صناعة السيارات المصرية والتي تقدم العديد من الحوافز لشركات تصنيع السيارات ولا سيما السيارات الكهربائية والشركات المغذية للسيارات.

وأوضحت جامع أن الشركة تتمتع بانتشار جغرافي متميز بالسوق المصري في عمل في المنطقة الحرة بمدينة نصر ومدينة بدر ومدينة أسيوط وهو ما يتوافق مع توجهات

ومستهدفات الدولة المصرية بأهمية إحداث تنمية في محافظات الصعيد وتوفير فرص العمل اللائق وتشجيع الشركات الأجنبية على ضخ مزيد من الاستثمارات بالسوق المصري، لافتة إلى أن الوزارة بكافة أجهزتها لا تألو جهداً في دعم الشركات الأجنبية العاملة بالسوق المصري وبذل كافة الجهود الممكنة لتذليل أي عقبات تقف حائلاً دون انسياب عملها بالسوق المصري.

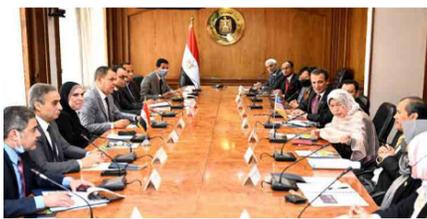
تشجيع شركات صناعة السيارات على وضع روى طويلة المدى وضخ استثمارات جديدة لتوطين وتعميق صناعة السيارات ومكوناتها للتوسع في الإنتاج والتصدير للأسواق التي ترتبط مع مصر باتفاقيات تفضيلية وإقليمية. ومن جانبه أوضح المهندس/ إنجو سنبجلر، العضو المنتدب لشركة ليوني الألمانية لتصنيع كابلات السيارات أن الشركة لديها أكثر من ١٠٠ مقر إنتاجي فيما يزيد على ٣٠ دولة وتوظف نحو أكثر من ١٠٠ ألف موظف على مستوى العالم، لافتاً إلى أن الشركة تعمل في مصر منذ ٢٥ عاماً وتمتلك ١٤ مصنعاً منها ١٠ مصانع بالمنطقة الحرة بمدينة نصر ومصنعين بالمنطقة الصناعية بمدينة بدر ومصنع بمدينة أسيوط بإجمالي عمالة تبلغ ٥٦٠٠ عامل، ويستفيد من منتجاتها أبرز العلامات التجارية العالمية في مجال السيارات. وأضاف سنبجلر أن الشركة حريصة على تعزيز مكانتها بالسوق المصري باعتباره من أهم الأسواق بالمنطقة والحفاظ على قدرات الشركة التنافسية وزيادة صادراتها إلى الأسواق المستهدفة خاصة وأن إجمالي صادرات الشركة بلغ خلال عام ٢٠٢١ نحو ١٠٠ مليون يورو.

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع وزيرة الزراعة والصناعة الزراعية والسلع المالىزية سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة جلسة مباحثات موسعة مع السيدة/ زريدة قمر الدين وزيرة الزراعة والصناعة والسلع المالىزية والوفد المرافق لها تناولت استعراض أوجه التعاون الصناعي والاستثماري والتجاري بين البلدين وعدد من الملفات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، وقد شارك في اللقاء السيد/ زمني إسماعيل، سفير ماليزيا بالقاهرة والسيد/ ابراهيم السجيني مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية، والسيد/ حاتم العشري مستشار الوزارة للاتصال المؤسسي، إلى جانب ممثلي مجالس الأخصاب والمطاط وزيت النخيل بدولة ماليزيا.

وقالت الوزيرة ان اللقاء تناول سبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مجال إنتاج زيت النخيل الماليزي في مصر والتصدير للأسواق الإقليمية والقارية، مشيرة إلى أن الفترة المقبلة ستشهد مزيداً من التنسيق بين المكتب التجاري المصري بالعاصمة الماليزية كوالالمبور ومجلس زيت النخيل الماليزي لبدء الخطوات الفعلية لإنشاء مشروعات مصرية ماليزية مشتركة في مجال إنتاج مشتقات زيت النخيل والاستفادة من المقومات الاستثمارية المتميزة بالسوق المصري وكذا الخبرات والإمكانات الماليزية الكبيرة في هذا المجال.

وأوضحت جامع أن السوق المصري يمتلك حالياً كافة المقومات الجاذبة للاستثمار والتي تشمل البيئة الاستثمارية والتشريعية الملائمة، والبنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات وكذا إنشاء المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مشيرة إلى أن مصر تتوجه خلال المرحلة الحالية لإنشاء مصانع للإطارات والتي يمكن أن تعتمد على المطاط الماليزي من خلال استيراده للسوق المصري



وتصنيعه بشراكة مصرية ماليزية وذلك لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير. ولققت الوزيرة إلى ان اللقاء تناول أيضاً سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الأخصاب لتلبية احتياجات الصناعة المصرية من الأخصاب خاصة وأن مصر لديها صناعة أبحاث متطورة تضاهي المستويات العالمية كما تمتلك مزايا تنافسية كبيرة تؤهلها لتلبية الاحتياجات المحلية والمنافسة بالأسواق الخارجية.

وأشارت جامع إلى إمكانية استفادة مجتمع الأعمال الماليزي من مميزات الاستثمار في السوق المصري والتي تتضمن اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية المبرمة مع عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها اتفاقيات الميركسور والكوميسا والتجارة الحرة القارية الإفريقية والاستفادة من الإعفاءات الجمركية المتاحة في إطار تلك الاتفاقيات من خلال العمل على توطين الصناعات الماليزية في مصر والتصدير إلى الأسواق الخارجية والاستفادة من السوق المصري باعتباره نافذة قوية للتصدير إلى أسواق الدول المجاورة والأسواق الدولية. ونوهت الوزيرة إلى أن الصادرات المصرية لماليزيا بلغت خلال عام ٢٠٢١ نحو ١٢٦,٧ مليون دولار مقارنة بنحو ٩٤ مليون دولار عام

٢٠٢٠ محققة نسبة زيادة بلغت ٢٥٪، مشيرة إلى ان اهم بنود الصادرات تتضمن الموالج والفوسفات والاسمدة الكيماوية والمعدنية والفاكهة.

ومن جانبها أكدت السيدة/ زريدة قمر الدين وزيرة الصناعات الزراعية والسلع المالىزية حرص بلادها على تعميق أطر التعاون الثنائي مع مصر لا سيما على الأصدعة الاستثمارية والصناعية والتجارية وذلك في ضوء التطور الواضح في مناخ الاستثمار والأعمال في مصر وكذا المشروعات القومية الكبرى التي تتبناها الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية.

وأعربت عن تطوع بلادها لإنشاء مصنع لإنتاج مشتقات زيت النخيل في مصر والتصدير للأسواق الإقليمية والقارية وبصفة خاصة لأسواق دول قارة إفريقيا، لا سيما وأن مصر تمثل بوابة رئيسية لتلك الأسواق، مشيرة إلى أهمية تفعيل الجهود المشتركة لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين من خلال إنشاء المزيد من المشروعات الاستثمارية الماليزية في السوق المصري والتي تعتمد على مدخلات إنتاج ماليزية والتصدير للأسواق العالمية.

ووجهت قمر الدين الدعوة لمجتمع الأعمال المصري للمشاركة في فعاليات معرض السلع الزراعية الدولي الذي سيعقد بالعاصمة الماليزية كوالالمبور خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ يوليو المقبل ويمثل فرصة متميزة لعقد لقاءات أعمال بين المستثمرين من البلدين واستكشاف الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة وبما يسهم في تعزيز معدلات التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين مصر وماليزيا خلال المرحلة المقبلة.

هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وغرفة الصناعات الكيماوية ثوقمان برونوكول نعاون في مجال تحليل العينات وتبادل المعلومات



الاندماج مع مصلحة الكيمياء، مشيراً إلى ان دمج الجهتين استهدف توحيد جهات الفحص والاختبارات الكيماوية تحت مظلة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، كونها تمتلك معامل في جميع القطاعات ولديها القدرة على مساعدة المستثمرين على تحسين جودة المنتجات حتى تطابق المواصفات القياسية، حيث أن معامل الهيئة حاصلة على الاعتماد الدولي ١٧٠٢٥.

والجدير بالذكر أن بعض مستثمري قطاع الصناعات الكيماوية طالبوا الهيئة بضرورة الإسراع في تحليل عينات المنتجات لتفادي فرض غرامات تأخير عليها حيث أن تلك الغرامات ترفع من تكلفة عملية التصنيع مما يؤثر على تسعير المنتجات النهائية في الأسواق على المستهلكين.

وقعت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وغرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية بروتوكول تعاون يستهدف تعزيز التعاون المشترك في مجال التحليل الكيماوية بمعامل الهيئة وتبادل المعلومات والبيانات، وذلك في إطار حرص الهيئة على دعم القطاع الصناعي بصفة عامة والصناعات الكيماوية بصفة خاصة لتيسير إنهاء الإجراءات الخاصة بالمصانع حيث يتضمن البروتوكول التعاون الفني والتقني في مجال تحليل عينات الصادرات والواردات الخاصة بمصانع أعضاء الغرفة.

وأستعرض المهندس/ عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، الخدمات التي تقدمها الهيئة وتحديث وتطوير معاملها خلال الفترة الماضية، خاصة بعد



علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حكومية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة. مدة صلاحية العلامة امان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. بلغ إجمالي عدد المصانع التي تم تقييمها ٣٢٩ مصنع، وإجمالي عدد المصانع التي تم منحها العلامة ٢٧٧ مصنع، وتم رفض ٥٢ مصنع لم يتوافق مع المعايير الخاصة لمنح العلامة، وقد تم إصدار تقرير كامل لتلك المصانع يظهر نقاط عدم التطابق حتى يتسنى لهم العمل على معالجتها وتقديم مره أخرى للمركز ٢١ مصنع بطلبات بعد توفيق أوضاعها وتم إعادة التقييم.

ماربيلا جروب للصناعات الغذائية

تاريخ التأسيس: 2020 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول على العلامة: 2022
نوع المنتج: الشعيرية سريعة التحضير - ويفر محشو بالشوكولاتة - تعبئة مسحوق عصائر بودرة.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الإلكتروني: Marbella.com.eg

تأسست ماربيلا جروب للصناعات الغذائية في 2020 بالمنطقة السادسة بمدينة السادس من أكتوبر الصناعية. وتم البدء بإنتاج منتجات الشعيرية سريعة التحضير والويفر المحشو بالشوكولاتة (Marbella Macaronella & Marbella Choco) لتلبية رغبات العملاء ومواكبة إحتياجات السوق. ولقد نجحت الشركة والتي تعد من أكبر الشركات في السوق المصري في زيادة عدد منتجاتها مثل الشعيرية سريعة التحضير بمختلف الأوزان والطعوم ويجري التخطيط لإنتاج أنواع أخرى من المنتجات.
المنشأة حاصلة على شهادات: ISO 9001:2015, ISO 22000:2018

إيستار للصناعة حديد العشري

تاريخ التأسيس: 2012 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول على العلامة: 2022
نوع المنتج: حديد تسليح - قطاعات حديد من زوايا وخص وكمر ومربعات حديد ليست من البليت وأعمدة الإنارة)
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: www.elashrygroup.com

شركة إيستار إيجيبت هي إحدى شركات مجموعة العشري المتخصصة في إنتاج حديد التسليح بمقاساته المختلفة وبأقطار من (40:10) مم مشرشر - والقطاعات الخفيفة من زوايا بمقاسات (50:25) مم مختلفة السماكة والخص بمختلف مقاساتها كما تقوم بالتصدير للعديد من دول الشرق الأوسط وشمال ووسط أفريقيا.
المنشأة حاصلة على شهادات: ISO 9001:2015, ISO 14001:2018, ISO 45001:2018

بسكاتو للصناعات الغذائية

تاريخ التأسيس: 1976 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول على العلامة: 2016
نوع المنتج: البسكويت بجميع أنواعه شاتو، شورتي، دانش، دايجستا، كلاسيك، ماري، يسكزت بالفرولة والكاسترد وجوز الهند والشوكولاته.
السوق المستهدف: السوق المحلي.
الموقع الإلكتروني: biscato.awstreams.com

تأسست بسكاتو في عام 1976 بغرض صناعة المواد الغذائية من البسكويت بمختلف أنواعه والذي يصل حاليا الى خمسة وعشرين منتجا. تستخدم بسكاتو أحدث التقنيات ويعمل بها أمهر الصناع المحترفين ذوي الخبرة للحفاظ على جوهرها الحرفي وجودة منتجاتها التي تميز بها منذ نشأتها.
المنشأة حاصلة على شهادة الجودة: ISO 22000:2018

تاكى فايتا

تاريخ التأسيس: 1976 عدد الأفرع: 18
تاريخ الحصول على العلامة: 2016
نوع المنتج: مراتب - مخدات - إسفنج - كنب سرير - موبيليا
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: www.taki-vita.com

تأسست شركة تاكى الأم عام 1960 في ظل قانون الإستثمار عام 1976 بنسبة رأس مال مصري 60% وحاليا اصبح رأس المال مصري بنسبة 100%.
تعد تاكى فايتا أول شركة في مصر والشرق الأوسط تقوم بإنتاج الإسفنج والمراتب، وبدأت في إنتاج كراسي السيارات عام 1997.
المنشأة حاصلة على شهادات: ISO9001:2015, ISO14001:2015, ISO45001:2018 IATF 16949:2016

الشركة الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

تاريخ التأسيس: 1986 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول على العلامة: 2019
نوع المنتج: تحليات سليكونية - مواد مساعدة لطباعة الأقمشة - لغات سائلة لجميع أغراض الغزل - كيماويات نظرية النسيج والغراء الأبيض.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: nasydco.com

ناسيدكو شركة مساهمة مصرية رائدة في صناعة البوليمرات المستحلبة وخاصة البولي فينيل أسيتات ويقع مصنعها في مدينة السادات الصناعية.
بدأت ناسيدكو الإنتاج عام 1986 بإنتاج الكيماويات المساعدة في صناعة النسيج والتي تستخدم في المراحل المختلفة في صناعة الأقمشة والخيوط وتقوم بالتصدير إلى العديد من الدول الأفريقية والعربية بالإضافة للسوق المحلي.
المنشأة حاصلة على شهادة: ISO 9001:2015

شركة الاسكندرية للكيماويات والمنظفات - ادكو

تاريخ التأسيس: 2003 عدد الأفرع: 12
تاريخ الحصول على العلامة: 2018
نوع المنتج: المنظفات الصناعية - مواد العناية بالمنزل - مواد العناية بالمنسوجات - المطهرات - مواد العناية بالسيارات.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: www.adcoegypt.com

أدكو شركة رائدة على مستوى الدول العربية وأفريقيا في صناعة منتجات العناية بالمنزل والعناية بالملابس ومنتجات العناية الشخصية والعناية بالسيارات والعناية بالمؤسسات، تقدم الشركة خدمة التعبئة للغير في مختلف مجالات المنظفات ومنتجات العناية بالسيارات المختلفة للعديد من الشركات العالمية.
المنشأة حاصلة على شهادات: ISO 9001:2015, ISO 45001:2018, ISO 14001:2015

مؤشرات إيجابية لمعدلات نمو الاقتصادات العربية رغم التحديات الاقتصادية العالمية

العالمي، والسحب التدريجي لحزم الدعم، والانخفاض المتوقع لأسعار السلع الأساسية.

في هذا الإطار، من المتوقع ارتفاع معدل نمو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ٢٠٢٢ ليصل إلى نحو ٥,٨ في المائة، مقابل ٣,١ في المائة في عام ٢٠٢١، بفعل مجموعة العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي في كل من القطاعات النفطية وغير النفطية، والتأثير الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، علاوة على الاستمرار في تبني حزم التحفيز داعمة للتعافي من جائحة كوفيد-١٩، في حين من المتوقع انخفاض وتيرة

في ظل هذه التطورات، من المتوقع ارتفاع معدل نمو الاقتصادات العربية إلى نحو ٥,٠ في المائة في عام ٢٠٢٢ مدعوماً بالزيادة في إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق الدولية، والآثر الداعم للنمو جراء استمرار حزم التحفيز في الدول العربية خلال عام ٢٠٢٢، التي ارتفع حجمها إلى ٣٩٦ مليار دولار أمريكي. يعكس معدل النمو المتوقع للعام الجاري ارتفاع معدل نمو الاقتصادات العربية المصدرة للنفط بنحو ٥,٦ في المائة جراء الزيادات المسجلة في ناتج قطاعي النفط والغاز. أما فيما يتعلق بعام ٢٠٢٣، فمن المتوقع انخفاض معدل نمو الدول العربية كمجموعة إلى نحو ٤,٠ في المائة كنتيجة لتراجع الطلب



صندوق النقد العربي ARAB MONETARY FUND

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار في الدول العربية، أطلق الصندوق الإصدار السادس عشر من تقرير «أفاق الاقتصاد العربي»، الذي يتضمن توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية على عدد من الأصعدة خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

أوضح التقرير أنه بينما كان العالم يجاهد في بداية عام ٢٠٢٢ للتغلب على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لانتشار فيروس كوفيد-١٩ ومتحوراته للعام الثالث على التوالي، شهد الاقتصاد العالمي تطورات عالمية غير مواتية نتج عنها ارتفاع أسعار العديد من السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، وتحديات أكبر لسلاسل الإمداد الدولية التي لم تكن قد تعافت بعد من التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. كما أدت تلك التطورات إلى تزايد مستويات المخاطر، وعدم اليقين في ظل التداعيات التي خلفتها والتي اتسع نطاق تأثيرها ليشمل كافة الدول والأسواق والأسر، ونتج عنها تراجع مستويات القوة الشرائية خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وأثارت مخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي.

وفيما كانت تقديرات المؤسسات الدولية تشير قبل تلك التطورات إلى نمو الاقتصاد العالمي بما يتراوح بين ٤,٥ و٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٢ بفعل استمرار التعافي المتوقع لاسيما في عدد من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وانخفاض وتيرة النمو في عام ٢٠٢٣ إلى ما يتراوح بين ٣,٢ و٣,٨ في المائة نتيجة الاستمرار في السحب التدريجي لحزم التعافي، جاءت التطورات العالمية الأخيرة لتفرض

تأثيراتها وتنعكس على معدلات النمو خلال أفق التوقع.

في هذا الإطار، تشير التقديرات الدولية إلى أن تلك التطورات ستؤدي إلى انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي مقارنة بالتوقعات السابقة للتطورات الأخيرة بما يتراوح بين ٠,٥ و١,٠ نقطة مئوية على الأقل خلال عام ٢٠٢٢، وسينتج عنها ارتفاع متوقع

لمعدل التضخم العالمي بما يتراوح بين ٢,٥ و٣,٠ نقطة مئوية، فيما سينتج عن تلك التطورات انخفاض محتمل للناتج الإجمالي العالمي بنحو ١ في المائة في عام ٢٠٢٣، ما يمثل خسارة بنحو تريليون دولار أمريكي، وارتفاع إضافي لمعدل التضخم بنحو نقطتين مئويتين.

في هذه الأثناء، تأثرت أسواق الطاقة الدولية بالانعكاسات الناتجة عن التطورات العالمية الأخيرة، ما أدى في مجمله إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز لتسجل خلال شهر مارس ٢٠٢٢ أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٨، حيث شهدت أسعار النفط والغاز الطبيعي ارتفاعاً بنسبة ٤٠ في المائة و١١٢ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ مقارنة بمتوسط الأسعار المسجلة في عام ٢٠٢١.



سيتميز أداء ميزان المعاملات الجارية بالارتفاع في مستويات الفائدة العالمية والذي بدأت أول مراحلها في الظهور في شهر مارس من العام الجاري. إضافة إلى آثار اتخاذ بعض الدول العربية لعدد من الإجراءات الاحترازية للحد من مستويات الطلب على العملة الأجنبية في ضوء التحديات التي تواجه أسواق الصرف الأجنبي. في ضوء التطورات سائلة الإشارة، من المتوقع ارتفاع فائض ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة في عام ٢٠٢٢ ليصل إلى حوالي ١٨٦,٦ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٤,١ في المائة من ما يعادل حوالي ٦,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. فيما يتعلق بالتوقعات خلال عام ٢٠٢٣، تشير التقديرات إلى انخفاض فائض ميزان المعاملات الجارية إلى حوالي ١٤٩,٦ مليار دولار أمريكي، ما يعادل حوالي ٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة.

عام ٢٠٢١ جراء الزيادة المتوقعة للإيرادات النفطية، خاصة في ظل توقع تحسن الأوضاع المالية وتحقيق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فائضاً في موازنتها المجمع في عام ٢٠٢٢ لأول مرة منذ موجة انخفاض أسعار النفط في ٢٠١٤. غير أنه من المتوقع بقاء عجوزات الموازنات العامة في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدر للنفط، والدول العربية المستوردة له عند مستويات مرتفعة نسبياً في عام ٢٠٢٢.

على صعيد القطاع الخارجي، سيتميز أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام ٢٠٢٢ باستمرار تداعيات جائحة كوفيد-١٩، إضافة إلى آثار التطورات العالمية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز والسلع الأساسية وبصفة خاصة أسعار المواد الغذائية، والضغوط الناشئة عن تواصل التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الدولية. كما

من بعض الدول العربية التي تتبنى نظاماً مرناً للصرف لرفع الفائدة في ظل الارتفاع الأخير المسجل في معدلات التضخم، والضغوطات التي تواجه أسواق الصرف الأجنبي نتيجة للتطورات العالمية الأخيرة. في المقابل، ستواصل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها على صعيد تطبيق أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لدعم التعافي وحفز النشاط الاقتصادي، والتركيز على تبني عدد من الإصلاحات التي تستهدف تحقيق الاستقرار السعري والمالي، ودعم التحول الرقمي، بما يشمل جهود إصدار عملات رقمية، وترخيص البنوك الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة، لزيادة الشمول المالي.

على صعيد الأوضاع المالية، يُتوقع أن ينخفض العجز في الموازنة العامة المجمع للدول العربية في عام ٢٠٢٢ ليبلغ ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٤,٦ في المائة في

المائة. يعكس هذا الارتفاع المتوقع لمعدلات التضخم تأثير التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الدولية، والارتفاعات المسجلة في أسعار السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، نتيجة للتطورات العالمية الراهنة، علاوة على تأثير الزيادة في مستويات الطلب الكلي، ورفع معدلات ضرائب الاستهلاك في بعض الدول العربية، وأثر التمير الناتج عن انخفاض قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسية، وتأثير عوامل تضخمية أخرى تتباين من دولة عربية لأخرى.

بناءً على ما سبق، من المتوقع أن تغلب الاتجاهات التقييدية على توجهات السياسة النقدية في الدول العربية خلال أفق التوقع بما يعكس توجهات المصارف المركزية الدولية في ظل تبني عدد من الدول العربية لأنظمة سعر الصرف الثابت لاسيما مقابل الدولار الأمريكي، وتوجه مماثل

في عام ٢٠٢١، بسبب الضغوطات التي تواجه دول المجموعة على صعيد توازناتها الداخلية والخارجية التي تؤثر على مستويات الاستهلاك والاستثمار، فيما يتوقع تحسن ملموس لمعدل النمو الاقتصادي لدول المجموعة ليسجل حوالي ٥ في المائة في عام ٢٠٢٣، بما يعزى إلى توقع تحسن مستويات الطلب الكلي في هذه البلدان، وانحسار تدريجي للضغوطات التي تواجه أوضاع الموازنات العامة وموازين المدفوعات نتيجة الانخفاض النسبي المتوقع لأسعار السلع الأساسية العام المقبل.

من جهة أخرى، أشار تقرير آفاق الاقتصاد العربي إلى أنه من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ليسجل نحو ٧,٥ في المائة في عام ٢٠٢٢، مقارنة مع ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢١، فيما يتوقع تراجع نسبي لمعدل التضخم في عام ٢٠٢٣ ليصل إلى حوالي ٧,٠ في

نمو دول المجموعة العربية إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٣. أما فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المصدر للنفط، فمن المتوقع أن تستفيد من الزيادات المقررة في كميات الإنتاج في إطار «اتفاق أوبك+»، ومن الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط والغاز، ليرتفع بذلك معدل نمو المجموعة إلى نحو ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢، مقابل ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٢١، فيما يتوقع تراجع معدل نمو دول المجموعة إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢٣ بفعل الظروف الداخلية في بعض بلدان المجموعة المؤثرة على النمو الاقتصادي، والتحديات التي تواجهها على صعيد زيادة مستويات جاذبية بيئات الأعمال.

على مستوى الدول العربية المستوردة للنفط، من المتوقع تسجيلها لتوتيرة نمو معتدلة في عام ٢٠٢٢ بحدود ٣,٧ في المائة مقابل نحو ٢,٥ في المائة





• بلغت الصادرات المصرية لجامعة الدول العربية ٢ مليار و٩٩٨ مليون دولار مقابل ٢ مليار و٣٤٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٨٪.

• بلغت الصادرات المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ للولايات المتحدة الأمريكية ٦٢٣ مليون دولار مقابل ٥١٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢١٪.

• بلغت الصادرات المصرية للإتحاد الأوروبي ٢ مليار و٥٠٥ مليون دولار مقابل ٢ مليار و١٩٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ١٤٪.



• حقق قطاع الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصناعات الفنية صادرات بقيمة ٣١٢ مليون دولار مقابل ١٩٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٥٩٪.

• حقق قطاع الملابس الجاهزة صادرات بقيمة ٦٢٥ مليون دولار مقابل ٤٣٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٤٤٪ وقطاع مواد البناء صادرات بقيمة مليار و٩٠٥ مليون دولار مقابل مليار و٤١٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٣٥٪.

• حقق قطاع الغزل والمنسوجات صادرات بقيمة ٢٧٩ مليون دولار مقابل ٢١١ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٣٢٪.



• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وأوروغواي خلال عام ٢٠٢١ نحو ٤٩٣,٣ مليون دولار مقارنة بنحو ٢٠٧,٣ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققاً نسبة زيادة بلغت نحو ١٣٨٪ وتضمن أهم بنود التبادل التجاري بين البلدين الأسمدة والأجهزة الكهربائية والمحضرات الغذائية والبذور الزيتية ومنتجات الألبان والصوف.

• بلغت الصادرات المصرية لماليزيا خلال عام ٢٠٢١ نحو ١٢٦,٧ مليون دولار مقارنة بنحو ٩٤ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققة نسبة زيادة بلغت ٣٥٪ وتتضمن أهم بنود الصادرات الموالح والفوسفات والاسمدة الكيماوية والمعدنية والفاكهة.



• قامت مصلحة الرقابة الصناعية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ بإجراء ٣٦٠٨ حملة تفتيشية على المصانع والمرآجل ومراكز الخدمة والصيانة وإجراء ١٠١٣ دراسة فنية متخصصة تضمنت ٩٧٥ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك و ١٨ دراسة لمصلحة الضرائب و ١٤ دراسة لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة و ٦ دراسات لاستخدام حصص الكحول.

• قامت مصلحة الرقابة الصناعية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ بمنح تراخيص لـ ٢٠٠ مرآجل بخاري وآلة حرارية، واعتماد ٢٢٠ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) والقيام بـ ٩٠ حملة رقابية خارج المخطط، تضمنت التفتيش على ٧٠٤ مصنع كما قامت المصلحة من خلال وحدة دليل خدمة المواطن بالرد على ١٩٩ شكوى وتقديم ٧٨٤٢ استشارة فنية.



• بلغت الصادرات المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ لقارة أفريقيا بدون الدول العربية ٥١٥ مليون دولار مقابل ٣٨٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٣٥٪.

بناءً على توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي زيادة الحد الأدنى لأجور الموظفين والعاملين في أجهزة الدولة والهيئات العامة الاقتصادية إعتباراً من مرتب إبريل ٢٠٢٢

الدرجة	الحد الأدنى للأجور
للدرجة الممتازة	8700
للدرجة العالية	6300
لدرجة مدير عام	5100
للدرجة الأولى	4500
للدرجة الثانية	3900
للدرجة الثالثة	3420
للدرجة الرابعة	3180
للدرجة الخامسة	2940
للدرجة السادسة	2700

وتنص المادة الثانية من القرار على أن يستحق الموظف أو العامل حافزاً تكافئياً يتمثل في الفرق بين الأجر الإجمالي والحد الأدنى للأجور ضمن المادة الأولى من القرار مع مراعاة أنه عند حساب الفرق يؤخذ في الاعتبار أي بدلات أو مكافآت أو مزايا نقدية أخرى لها صفة العمومية أو تصرف بصفة جماعية، سواء كانت شهرية أو دورية لمرة واحدة أو عدة مرات في العام الواحد وفق ما قرر القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٢ من علاوات دورية أو خاصة وزيادة فئات الحافز الإضافي أيًا كان مصدر التمويل أو الباب الموازي الذي يتم الخصم عليه ويحسب متوسطها الشهري بالجنيه في بداية إبريل ٢٠٢٢.

تنفيذا لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية ، سعت الحكومة خلال الأشهر الماضية، وعلى رأسها الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء إلى إصدار حزمة من الإجراءات للحماية الاجتماعية، لتحسين مستوى معيشة المواطنين، والقدرة على مواجهة موجة ارتفاع الأسعار العالمية، ومن بين تلك الإجراءات كانت زيادات المرتبات الجديدة ابتداءً من شهر إبريل ٢٠٢٢.

وقد حدد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٧ لسنة ٢٠١٩ رفع الحد الأدنى للأجور الموظفين والعاملين في أجهزة الدولة والهيئات العامة الاقتصادية من خلال مادتين : المادة الأولى تنص على أنه اعتباراً من أول إبريل ٢٠٢٢، يتم تعديل الحد الأدنى لإجمالي الأجر الوارد في نص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٧ لسنة ٢٠١٩، والمعدل بالقرارين رقمي ٢٤٢١ لسنة ٢٠١٩ و ١٤٥٥ لسنة ٢٠٢١ بحيث يكون الحد الأدنى للأجور للموظفين والعاملين بأجهزة الدولة والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية طبقاً لجدول الحد الأدنى للمرتبات والعاملين في القطاع الحكومي، ووفقاً للدرجات المالية كما يلي :

الأجور والعلاوات بقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية

**الأجور والعلاوات في قانون الخدمة المدنية
ولائحته التنفيذية**

العلاوة الدورية

مقدارها ٧٪ من الأجر الوظيفي

شروطها انقضاء سنة من تاريخ شغل الوظيفة أو انقضاء سنة من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة

تاريخ استحقاقها الأول من يوليو من كل سنة

في إطار الحملة التوعوية التي يقوم بها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لشرح وتوضيح مواد قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، نشر الجهاز انفوجرافاً يوضح به العلاوة الدورية .

تأتي قيمة العلاوة الدورية بمقدار ٧٪ من الأجر الوظيفي للموظف، وفيما يتعلق بشروط استحقاقها فهي كالتالي : انقضاء سنة من تاريخ شغل الوظيفة أو انقضاء سنة من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة ، ويأتي تاريخ استحقاقها في الأول من يوليو من كل عام .

رئيس الوزراء يصدر قراراً بنحديد الاجازة الرسمية لعيد العمال وعيد الفطر المبارك

مايو الذي يعد أيضاً اجازة رسمية في بعض الهيئات والقطاعات وتأتي اجازة عيد العمال ضمن فترة الاجازة التي اعتمدها رئاسة مجلس الوزراء احتفالاً بـ International Works Day، والذي تحتفل به أكثر من ١٣٠ دولة بالعالم، ويعتبرونه اجازة رسمية.

الأعمال العام، وذلك بمناسبة عيد العمال، وعيد الفطر المبارك. ويحصل الموظفون على ٦ أيام اجازة عيد الفطر ٢٠٢٢. التي جانب ٣ أيام أخرى تتضمن الجمعة ٢٩ إبريل، والتي تسبق أول الأيام الرسمية لاجازة عيد الفطر، ثم الجمعة ٦ مايو بعد الاجازة الرسمية، ثم السبت ٧

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قراراً بأن تكون الفترة من يوم السبت الموافق ٣٠ أبريل حتى يوم الخميس الموافق ٥ مايو ٢٠٢٢، اجازة رسمية مدفوعة الأجر للوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وشركات القطاع العام وشركات قطاع

الإسكان: مد فترة التسجيل وسداد مقدمات جدية الحجز للمرحلة الأولى لحجز الوحدات السكنية بمدينة (بدر) بمشروع العاملين بالدولة المنقلين للعاصمة الإدارية



أعلنت مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، أنه تم مد فترة التسجيل وسداد مقدمات جدية الحجز للمرحلة الأولى لحجز الوحدات السكنية بمدينة (بدر) بمشروع العاملين بالدولة المنقلين للعاصمة الإدارية ، حتى يوم الخميس الموافق ٢٨ إبريل ٢٠٢٢، بهدف استيعاب كافة أعداد المتقدمين.

وأشارت إلى أنه سبق صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٥) بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢١ للبدء في طرح الوحدات السكنية للعاملين المدنيين بالدولة المنقلين إلى العاصمة الإدارية، حيث قام صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري في وقت سابق بفتح باب الحجز للعاملين المدنيين بالدولة المنقلين للعاصمة الإدارية الجديدة لعدد ٩٠٢٤ موظفاً كمرحلة أولى، وذلك بداية من يوم ١٦ مارس ٢٠٢٢، من خلال الدخول على الموقع الإلكتروني للصندوق <https://nrh.shmff.gov.eg> للقيام بتسجيل ورفع المستندات الخاصة بحجز الوحدات.

وأوضحت مي عبد الحميد أنه حتى تاريخه قام عدد ٥٧٠٢ موظف بسداد مقدمات جدية الحجز ببنك التعمير والإسكان وقام ٥٢٧٩ موظفاً بتسجيل بياناتهم على الموقع الإلكتروني للصندوق استعداداً للبدء في إجراء القرعة العشوائية لتخصيص وحداتهم السكنية، وبعدها تبدأ إجراءات الاستلام الائتماني ومنح التمويل والتعاقد على الوحدة السكنية. هذا مع التأكيد على أنه تم بالفعل إرسال رسائل نصية لعدد ٣٤٤٦ موظفاً لم يقوموا بإنهاء إجراءات السداد والتسجيل حتى تاريخه، لإعلامهم

على الأرقام الهاتفية الخاصة بمركز اتصالات خدمة عملاء الصندوق على أرقام: ٥٩٩٩ أو ٥٧٧٧ أو ١١٨٨ من أي تليفون محمول، ورقم ٩٠٠٧١١١٧ من أي خط أرضي من الساعة ٩ صباحاً حتى ٣ مساءً، طوال أيام الأسبوع عدا يومي الجمعة والسبت.

بالموعد الجديد للتقديم وسرعة اتخاذ اللازم من جانبهم منعا لضياع فرصة حصولهم على وحداتهم السكنية. وأضافت الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، أنه في حالة الرغبة في أي استفسار أو تساؤل يتم الاتصال

صناعة السكر... صناعة استراتيجية وخطط توسعية لنلبية إحتياجات السوق المصري والتصدير للأسواق الخارجية



تعد صناعة السكر إحدى أهم الصناعات الوطنية التاريخية التي تتميز بها مصر، واحدي السلع الغذائية الاستراتيجية التي ليس لها بديل استهلاكي لجميع أفراد المجتمع، كما أن صناعة السكر لا تقتصر فقط على إنتاج السكر، وإنما هناك صناعات تكاملية تعتمد عليها، مثل الورق والكحول والخشب الحبيبي وغيرها.

مصر ليست حديثة العهد بصناعة السكر حيث يعود تاريخ إنشاء أول مصنع حديث للسكر في مصر إلى عام ١٨١٨، وقد تقدمت صناعة السكر بعد ذلك حتى أصبح عدد المصانع حوالي ١٥ مصنعا موزعة بين معظم محافظات مصر، ولذلك تعتبر صناعة السكر إحدى الصناعات القومية التاريخية.

تعتمد صناعة السكر في مصر على محصولين أساسيين هما القصب ويزرع بمحافظة الوجه القبلي وبنجر السكر وتتركز زراعته في محافظات الوجه البحري، ويتم إنتاج سكر القصب في مصر بواسطة شركة السكر والصناعات التكميلية المصرية، والتي يتبعها ثمانية مصانع لإنتاج سكر القصب بطاقة تزيد عن مليون طن سنويا، تتركز جميعها في محافظات الوجه القبلي وهي مصانع نجع حمادي و دشنا و قوص والتابعة لمحافظة قنا، ومصانع إدفو وكوم أمبو بمحافظة أسوان ، ومصنع جرجا بمحافظة سوهاج، ومصنع أرمنت بمحافظة الأقصر ومصنع أبو قرقاص بمحافظة المنيا.

وتتضمن أنشطة شركة السكر والصناعات التكميلية المصرية إنتاج وتكرير السكر من القصب والبنجر، وصناعات التظهير والصناعات الكيماوية، وصناعة العطور ومستحضرات التجميل، وصناعة الآلات وتصنيع المعدات، وصناعة الحلوى وصناعة الخشب الحبيبي ولبب الورق، حيث يجري حاليا أعداد دراسة شاملة لتطوير وتحديث شركة السكر والصناعات التكميلية المصرية ورفع كفاءة التشغيل مع الاستغلال الأمثل للمنتجات الثانوية وتعظيم القيمة المضافة. أما فيما يتعلق بصناعة سكر البنجر في مصر، فتعتبر صناعة حديثة العهد نسبيا بمقارنتها بصناعة سكر القصب حيث ازداد الاهتمام بتلك الصناعة لمواجهة الطلب المحلي المتزايد على السكر، مع الأخذ في الاعتبار أن زراعة محصول بنجر السكر يمكن أن يتم في الأراضي الجديدة المستصلحة، كما أنه يتميز بانخفاض إحتياجاته المائية بمقارنته بمحصول قصب السكر، لذلك تم إنشاء عدد من الشركات

لإنتاج سكر البنجر، وهي شركات الدلتا للسكر، والقهلية والفيوم ، والنوبارية ، والنيل للسكر، الفيوم للسكر ، الشرقية للسكر ، صافولا متمثلة في الإسكندرية والمتحدة)، وحديثاً انضم مصنع القنطرة. فضلاً عن وجود شركات إنتاج سكر بنجر في طور التأسيس

وتعد شركة الدلتا للسكر التي أنشئت عام ١٩٧٩ بمحافظة كفر الشيخ وتم تطويرها وتحديثها عام ٢٠١٩ أحد أكبر المصانع المنتجة للسكر من بنجر السكر في مصر والتي استطاعت أن تفتح آفاق جديدة نحو القيمة المضافة في استغلال المنتجات الثانوية والتي تشمل نقل البنجر والمولاس لإنتاج الأعلاف المتكاملة مما يعود بفائدة على الصناعة وسد جزء كبير من إحتياجات الدولة من الأعلاف لتقليل الاستيراد من مكونات الأعلاف في مصر.

وفي إطار جهود الدولة الرامية إلى النهوض بالصناعة المصرية جاءت استراتيجية تطوير صناعة السكر في مصر والتي تركز على عدة محاور بعضها يتعلق بالتصنيع والنقل والتوزيع وأخرى تتعلق بالزراعة ومن أهم هذه المحاور ضرورة اعتماد تقنيات حديثة لتوفير الطاقة المستخدمة، وتقليل معدلات تلوث الهواء لتصبح إحدى الصناعات الصديقة للبيئة بالإضافة إلى تطوير المصانع الحالية ورفع كفاءتها لتقليل الفاقد، وتحقيق معدلات تنافسية في تكلفة الصناعة توازي الأسعار العالمية، وتنعكس على المستهلك بشكل إيجابي، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء مصانع باستثمارات أجنبية أو محلية جديدة لاسيما إنشاء مصانع جديدة لإنتاج السكر من البنجر والتوسع في استثمارات تصنيع مخلفات القصب، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة والبحوث الخاصة بصناعة السكر من القصب والبنجر ومنتجاتهما الثانوية، بما يحقق أقصى منفعة ممكنة، علاوة على الاهتمام الكبير بالتوجه نحو إفريقيا وتعزيز الصادرات إليها؛ لما تربطها بمصر من علاقات استراتيجية وتجارية

هامة وتعمل الدولة على إنشاء أكبر مشروع صناعي زراعي متكامل في قطاع السكر بمصر وهو مصنع القنطرة لصناعة سكر البنجر بمركز ملوي بمنطقة غرب المنيا وسط صعيد مصر، بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي ٩٠٠ ألف طن سنويا، ويضم أكبر صومعة للسكر في العالم، بطاقة تخزينية تبلغ ٤١٧ ألف طن ويهدف المشروع لتوفير فرص عمل، وضخ استثمارات أجنبية مباشرة جديدة، لزيادة معدل نمو الاقتصاد المصري بالإضافة إلى سد الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك منتج السكر في مصر، إلى جانب استصلاح وزراعة ١٨٠ ألف فدان غرب محافظة المنيا المصرية لإنتاج بنجر السكر بشكل رئيسي.

وبعد المشروع نموذجاً للمشروعات صديقة البيئة، حيث يتم استخدام تكنولوجيا متطورة لتوفير ٣٠٪ من الطاقة خلال مراحل التصنيع، كما يتم استخدام تكنولوجيا حديثة تستخدم لأول مرة في مصر للحفاظ على أعلى جودة للسكر، بالإضافة إلى استخدام المخلفات الزراعية في إنتاج الأعلاف. وينقسم إنتاج السكر في مصر إلى ٩٠٠ ألف طن سكر من قصب السكر و١,٧ مليون طن سكر من بنجر السكر كذلك إنتاج ٢٥٠ ألف طن/سكر من محليات صناعية (جلوكوز -وهاي فركتوز) من الذرة ليشكل مجمل الإنتاج المحلي ٢,٨٥٠ مليون طن.

ومن الجهات المعنية بصناعة السكر في مصر المجلس التصديري للصناعات الغذائية، وهو إحدى الجهات التابعة لوزارة التجارة والصناعة، والذي يعمل على دعم تحقيق رؤية وأهداف استراتيجية تصدير المواد الغذائية وتوفير الخدمات للمجتمع الصناعي بقطاع الصناعات الغذائية وتلبية مطالبه بهدف تطوير وتحديث القدرات التنافسية للمنتجات المصرية بالسوقين المحلي والعالمي.

للتواصل مع المجلس ومعرفة المزيد من الخدمات
- العنوان: ٨٠ شارع ٢٥٠ - سرايات المعادي - المعادي - القاهرة
- الموقع الرسمي
www.feceg.com
- الصفحة الرسمية على الفيسبوك:
www.facebook.com
FoodExportCouncil
- تليفون: ٠١٠٩٢١٩٠٣٩٠
- البريد الإلكتروني: Info@feceg.com

المقر الرئيسي : برج رقم ٦٠٥، أبراج وزارة المالية الجديدة - امتداد ش رمسيس، مدينة نصر القاهرة
info@ecs.gov.eg / techinfo@ecs.gov.eg
+2 02-23424055, +2 02-23421116

https://www.facebook.com/ecs.gov.eg
http://ecs.gov.eg



وزارة التجارة والصناعة

التمثيل التجاري المصري
ECS
Egyptian Commercial Service

خدمات الجهاز

تمثيل مصانع مصر التجارية والاقتصادية لدى مختلف الدول والمنظمات الدولية والاقليمية

اعداد وتعديث الدراسات والتقارير النوعية ودليل المصدر المصري

توفير بيانات ومعلومات واحصاءات حول الأسواق الخارجية

حل ومواجهة النزاعات التجارية والتعامل مع معوقات التجارة

توفير المعلومات الاقتصادية الهامة للمؤسسات المصرية المعنية

المعاونة في الترتيب والتحضير لاجتماعات العديد من اللجان المصرية المشتركة

المساهمة في الترتيب والإعداد والتنسيق مع الجهات المعنية للمشاركة المصرية في المعارض الدولية

وأحد اهم الكيانات العاملة في مجال دفع وتطوير تجارة مصر الخارجية ودعم علاقات مصر الاقتصادية
الجناح الاقتصادي للدبلوماسية المصرية في الخارج والمظلة الرئيسية لعلاقات مصر الاقتصادية الدولية



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين



[mift.media](https://www.facebook.com/mift.media)



[Trade_industry](https://twitter.com/Trade_industry)



[Mti_egypt](https://www.instagram.com/Mti_egypt)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



[mti.gov.eg](https://www.mti.gov.eg)



[MTI_Egypt](https://www.telegram.com/MTI_Egypt)